وزارة التعليـــــــم العـــــــالـــي و البحـــــــــث العلمـــــــــي
جامـعة الشاذلي بن جديد- الطارف-
UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID- El-Tarf-
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:..... السنة الجامعية : 2021/2020

قسم :العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والاسلامية حسب طريقة العائد والمخاطرة

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

- تحت إشراف:
د. لعشوري نوال

من إعداد الطلـــبة:
- غرس عزيزة
- بومنجل سلوى

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على عملية تقييم أداء البنوك التجارية والإسلامية وفق مؤشرات العائد والمخاطرة ، حيث تضمن الإطار النظري لهذه الدراسة كل من مفاهيم عامة حول البنوك التجارية والبنوك الإسلامية ، والتي تقوم هذه الأخيرة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وتجنب التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا ، وتضمن كذلك المفاهيم العامة حول عملية تقييم الأداء المالي ، أما الجزء التطبيقي لهذه الدراسة أسقط على دراسة البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار ، وتم إعطاء نشأة وتعريف وأهداف كلا البنكين والهيكل التنظيمي لهما ، ثم تم حساب مؤشرات العائد ومؤشرات المخاطرة لكلا البنكين خلال الفترة المدروسة 2013-2019 واستخراج النتائج وتفسيرها وتمثيلها في منحنيات .

الكلمات المفتاحية :

البنوك التجارية ، البنوك الإسلامية ، تقييم الأداء المالي ، مؤشرات العائد ، مؤشرات المخاطرة

Résume

L'étude visait à identifier le processus d'évaluation de la performance des banques commerciales et islamiques en fonction d'indicateurs de rendement et de risque, car le cadre théorique de cette étude comprenait à la fois des concepts généraux sur les banques commerciales et les banques islamiques, dont ces dernières sont basées sur le principe du partage des profits et des pertes et en évitant de traiter avec les intérêts en donnant et en prenant, et en garantissant également des concepts généraux sur le processus d'évaluation des performances financières, Quant à la partie appliquée de cette étude, elle a été appliquée à l'étude de la Banque commerciale de Jordanie et de la Banque islamique de Jordanie pour la finance et l'investissement, et l'origine, la définition et les objectifs des deux banques et leur structure organisationnelle ont été donnés.

les mots clés :
Banques commerciales, banques islamiques, évaluation de la performance financière, indicateurs de rendement, indicateurs de risque

الإهداء

الحمد الله الذي تتم به الصالحات واللهم صل وسلم على سيدنا محمد صلاة تخرجنا من ظلمات الوهم وتكرمنا بنور الفهم

الشكر لله عز وجل على ما قدمه لي من نجاح وتوفيق وفهم وعمل

إلى قرة العين إلى من وضعة الجنة تحت قدميها إلى التي حرمت نفسها وأعطتني من نبع حنانها إلى من ربتني بلطف وعلمتني كلمة الشرف والحياة إلى تلك المرأة العظيمة صديقتي وحبيبتي

-أمي الحنونة-

إلى أعظم الرجال صبرا ورمزا للعطاء والحب إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي وأفنى حياته من أجل تعليمي إلى ذلك الرجل

-أبي العزيز -

- إلى القلب النابض دوما إلى من ساندني إلى زوجي العزيز- بومدين-

إلى اهلي واخوتي واخواتي - عبد الرزاق، سعاد، الضاوي، عادل، ياسين، وليد، حمزة، عصام-

إلى كل من علمني حرفا طيلة حياتي.

إلى كل من جمعني بهم القدر وفرقني عنهم القدر.

عزيزة

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من احمل إسمه بكل إفتخار الى من كان شمعة تحترق لتضيء طريقي إلى الذي كان قدوتي ومثلي الأعلى إلى من سبقته المنية ليرى ثمارا قد حان قطافها بعد طول إنتظار – أبي حسن رحمه الله –

إلى تاج الزمان وصدر الحنان وسندي في هذه الحياة إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها إلي التي أرجو أن أكون قد نلتو رضاها إلى التي لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها إلى التي يعلو إسمها فوق الأسماء – أمي الفاضلة مباركة – أطال الله في عمرها.

إلى من تطرب الأذان لسماع أصواتهم إلى الأنفاس الطيبة إلى سندي وعمادي إخوتي – ريمة، كريمة، واخي هاني وحرمه عائشة، نورة، وسليمة_

وإلى كتاكيت العائلة _ أنيس، هيثم، محمد حسان، خديجة، ساجة وور سين.

إلي زميلتي ورفيقتي دربي عزيزة و شروق.

سلوى

شكر وعرفان

الحمد الله الذي سدد خطانا نحو طلب العلم فذلل الصعاب وفتح الأبواب وسخر الأسباب ووفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع .

فمن الواجب الإحترام والتقدير والإعتراف بالجميل أن نتقدم بجزيل الشكر لدكتورة المشرفة

– لعشوري نوال –

كما نتقدم بشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين وافقو على مناقشة هذه المذكرة وقراءتهم لها و على ما سوف يقدمونه من توجهات.

كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل أساتذتنا في مراحل الدراسة

إلى كل من أعاننا و أرشدنا ونطلب من الله أن يثبت أجره.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل رقم (2-1)	تغيرات معدل العائد على حقوق الملكية للبنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	54
شكل رقم(2- 2)	تطور نسبة العائد على الأصول للبنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	55
شكل رقم(2- 3)	تغيرات مؤشر هامش الربح للبنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل	56
شكل رقم(2- 4)	تغيرات مؤشر منفعة الأصول لكلا البنكين	58
شكل رقم (2- 5)	تطور معدل الرفع المالي في كلا البنكين	59
شكل رقم (2- 6)	تغيرات مؤشر السيولة في كلا البنكين	60
شكل رقم (2- 7)	تغيرات مخاطر رأس المال في البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي للتمويل والاستثمار	62
شكل رقم(2- 8)	تغيرات مخاطر التشغيل لكلا البنكين التجاري الأردني والإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	63
شكل رقم(2- 9)	تغيرات مخاطر السوق في البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	65
شكل رقم (2- 10)	تغيرات مخاطر الائتمان في كلا البنكين البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	66

قائمة الجداول

الجداول	عناوين الجداول	الصفحة
الجدول رقم (1-1)	موارد واستخدامات البنك التجاري	16
الجدول رقم (1-2)	موارد واستخدامات البنك الإسلامي	26
الجدول رقم(1-3)	أدوات قياس المخاطرة في البنوك التجارية	36
الجدول رقم (2-1)	مؤشرات العائد المستخدمة في البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار والبنك التجاري الأردني	51
الجدول رقم (2-2)	مؤشرات المخاطرة المستخدمة في البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	52
الجدول رقم (2-3)	تغيرات مؤشر العائد على حقوق الملكية لكلا البنكين التجاري الأردني والإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	53
الجدول رقم (2-4)	تغيرات مؤشر العائد على الأصول لكلا البنكين التجاري الأردني والإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	55
الجدول رقم (2-5)	مؤشر الربح على الهامش للبنك التجاري الأردني والإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	56
الجدول رقم (2-6)	مؤشر منفعة الأصول في البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي للتمويل والاستثمار	57
الجدول رقم (2-7)	معدل الرفع المالي لكلا البنكين التجاري الأردني والإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	59
الجدول رقم (2-8)	تغيرات مخاطر السيولة في البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	60
الجدول رقم (2-9)	مخاطر رأس المال للبنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	61

الجدول رقم (2-10)	مخاطر التشغيل لكلا البنكين التجاري الأردني والإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	63
الجدول رقم (2-11)	مخاطر السوق للبنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	64
الجدول رقم(2-12)	مخاطر الائتمان للبنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	66

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الملخص	i
Résume	ii
إهداء	iii
شكر وعرفان	iv
قائمة الأشكال	vi
قائمة الجداول	vii
فهرس المحتويات	ix
المقدمة	1
الفصل الأول : الإطار العام للأداء المالي للبنوك التجارية والإسلامية	7
تمهيد	8
المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية	9
المطلب الأول : لمحة عن البنوك التجارية	9
الفرع الأول : مفهوم ونشأة البنوك التجارية	9
الفرع الثاني : خصائص البنوك التجارية	11
الفرع الثالث : وظائف البنوك التجارية	12

المطلب الثاني : ميزانية البنوك التجارية وصيغ تمويلها	**14**
الفرع الأول : ميزانية البنوك التجارية	**14**
الفرع الثاني : صيغ تمويل البنوك التجارية	**17**
المبحث الثاني : ماهية البنوك الإسلامية	**19**
المطلب الأول : لمحة عن البنوك الإسلامية	**19**
الفرع الأول : مفهوم ونشأة البنوك الإسلامية	**19**
الفرع الثاني : خصائص البنوك الإسلامية	**21**
الفرع الثالث : وظائف البنوك الإسلامية	**23**
المطلب الثاني : ميزانية البنوك الإسلامية ومصادر تمويلها	**24**
الفرع الأول : ميزانية البنوك الإسلامية	**24**
الفرع الثاني : آليات التمويل في البنوك الإسلامية	**27**
المبحث الثالث : الجانب النظري لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والإسلامية	**29**
المطلب الأول : ماهية تقييم الأداء المالي	**30**
الفرع الأول : مفهوم و أهمية الأداء المالي	**30**
الفرع الثاني : مراحل الأداء المالي	**32**
الفرع الثالث : الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي للبنوك	**32**
المطلب الثاني : تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية	**33**
الفرع الأول : المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي حسب طريقة العائد	**33**

والمخاطرة	
الفرع الثاني : العوامل المؤثرة في اختيار نظام سليم لتقييم الأداء في البنوك التجارية	**36**
الفرع الثالث : المجالات العامة لعملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية	**37**
المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية	**38**
الفرع الأول :المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية	**38**
الفرع الثاني :العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية	**39**
الفرع الثالث : مجالات تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية	**40**
خلاصة الفصل	**42**
الفصل التطبيقي :دراسة حالة البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	**43**
تمهيد	44
المبحث الأول : الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة	**45**
المطلب الأول : عينة الدراسة وحدودها الزمنية والمكانية	**45**
الفرع الأول : عينة الدراسة	45
الفرع الثاني : الحدود الزمنية والمكانية للدراسة	**51**
المطلب الثاني : عرض وأدوات وطرق قياس متغيرات الدراسة	**51**
الفرع الأول : عرض متغيرات الدراسة	51
الفرع الثاني : أدوات قياس متغيرات الدراسة	**51**
المطلب الثالث : طرق قياس متغيرات الدراسة	**51**

المبحث الثاني : عرض النتائج	**53**
المطلب الأول : تقييم أداء البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار وفق مؤشرات العائد	53
المطلب الثاني : تقييم أداء البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار وفق مؤشرات المخاطرة	60
خلاصة الفصل	**68**
خاتمة	**69**
قائمة المراجع	**70**

المقدمة

تمثل البنوك عصب النشاط الاقتصادي ، فمن خلال الأموال المودعة لديها يتم تمويل المشروعات الاستثمارية في مختلف المجالات ، كما تلعب البنوك دور الوساطة المالية بين أصحاب العجز والفائض في الموارد المالية ، وتسعى كذلك إلى أعلى عائد ممكن وبالمقابل مواجهة أخطار محتملة تعمل على التقليل منها .

وقد يعتقد معظم الناس أن وظيفة البنوك ، هي الاحتفاظ بالأموال بعيدا عن السرقات ،وما شابه فقط ، وهم محقون في جزء من هذا الاعتقاد ، فالبنوك هي أمن ووسيلة للاحتفاظ بالنقود خاصة المبالغ الكبيرة ، فلا يمكن لشخص ما أن يحتفظ بكل ثروته ، وما جناه طوال حياته في منزله ، لكن هذه ليست الوظيفة الوحيدة التي يقوم بها البنك ، فهو لا يحتفظ بالأموال فقد انتظارا أن يأتي صاحبها ليستردها .

ولا يمكن تجاهل الدور الإيجابي الذي يلعبه الجهاز البنكي في الخدمات والتمويل والاستثمار ، وفي مختلف النشاطات المالية والاقتصادية والاجتماعية ، فالبنوك اليوم تنظم وتسهل عمليات التعامل بين الأفراد ومؤسسات المجتمع ، وتحل العديد من قضاياه المعيشية سواء أكان ذلك عن طريق تمويل احتياجاته أو تسديد فواتيره .....الخ. وإن كانت معظم أهدافها مشروعة ، فإنها تستخدم وسائل متعددة يتعارض بعضها مع أحكام الشريعة الإسلامية وأهدافها ومقاصدها كالتعامل بالفائدة مثل : البنوك التجارية .

فالبنوك التجارية تعتبر من أهم المؤسسات المكونة للجهاز النقدي ، أما البنوك الإسلامية فتعتبر إحدى أكبر وأهم منجزات الصحوة الإسلامية المعاصرة في مجال النشاط الاقتصادي فهي تمثل حلقة اتصال وربط بين إشباع الحاجات المادية والحاجات الروحية لأفراد المجتمع الإسلامي ، كما تسعى جاهدة إلى المساهمة في حل بعض المشاكل التي تعاني منها الدول الإسلامية .

ويعد القطاع البنكي من بين أكثر القطاعات المعرضة للمخاطر خاصة بعد التحرر المالي ومستحدثات العمل البنكي الإسلامي وتماشيه مع أفرزه التقدم التكنولوجي من أدوات مالية جديدة فقد أصبح موضوع إدارة المخاطر في المؤسسات المالية يحظى بأهمية متزايدة بالنسبة لصانعي السياسات والمهتمين بالاستقرار المالي ، حيث يتميز العمل البنكي الإسلامي بالمخاطرة التي تشكل التحدي الأبرز لها .

يحضى تقييم الأداء المالي بأهمية كبيرة بالنسبة للبنوك التجارية والإسلامية وطنية كانت أو أجنبية ، خاصة في الفترة الحالية التي يشهد فيها العالم إنهيار وإفلاس العديد من المؤسسات المالية ، ويعتبر تقييم أداء البنوك الجزائرية عملية ضرورية وملحة لما يشهده القطاع البنكي من تحويلات وإصلاحات ، والتي كانت لها أثر على أداء كفاءة ومردودية البنوك، ومدى تأهيل هذه الأخيرة للمنافسة الإقليمية والدولية ، ومن بين أهم المعايير والمؤشرات لقياس أدائها مؤشر العائد والمخاطرة .

كما تعتبر عملية الأداء المقارن بين البنوك التجارية والإسلامية ذات أهمية قصوى في قياس مدى نجاح البنوك التجارية والإسلامية في وظيفتها المالية مستعملين في ذلك مؤشرات العائد والمخاطرة المتعامل بها في كل البنوك التجارية والإسلامية لذا يعتبر تقييم الأداء عملية أساسية وضرورية لاستمرار النشاط والتخطيط للمستقبل.

وعليه سنحاول في هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية :

– كيف تتم عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والإسلامية بطريقتي العائد والمخاطرة ؟

وللإجابة على الإشكال السابق نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية :

– أيهما يحقق عائد أكبر البنك التجاري الأردني أم البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار ؟.

– هل يوجد اختلاف فيما يخص المخاطر التي تواجه البنك التجاري الأردني للتمويل والاستثمار والبنك التجاري الأردني ؟.

✓ **فرضيات الدراسة :**

– البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار يحقق عائد أكبر من البنك التجاري الأردني .

– يواجه البنك الأردني الإسلامي للتمويل والاستثمار مخاطر مماثلة لمخاطر البنك التجاري الأردني .

✓ **أهمية الدراسة :**

تنبع أهمية تقييم الأداء المالي من أهمية الدراسات الاقتصادية والمالية للبنوك من خلال جوانب متعددة تتمثل في إظهار تحديات البنوك الإسلامية أمام البنوك التجارية ومن أجل إظهار ذلك استخدمنا مؤشري العائد والمخاطرة .

✓ **الدراسات السابقة :**

تناولنا بعض الدراسات حول موضوع تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والإسلامية باستخدام حسب مؤشري العائد والمخاطرة ، ومن خلال هذه الدراسة سوف يتم عرض الدراسات السابقة لهذا الموضوع وهي كالأتي :

– الدراسة الأولى :

* رتيبة بركيبة بعنوان : تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية 2013-2014 بجامعة قاصدي مرباح ورقلة .والتي أسقطت دراستها على القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال الفترة(2007-2012) ، حيث هدفت الدراسة إلى : تقييم أداء البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية والتعرف على عوائد ومخاطر البنوك التقليدية والإسلامية .

وتوصلت إلى ما يلي : مساهمة التنويع في آليات تمويل في بنك البركة الجزائري إلى الربحية ومخاطر مقبولة ، وأن نشاط بنك البركة الجزائري في بيئة تقليدية مكن من محاولة تعديل بعض من مؤشرات العائد والمخاطر وتطبيقها عليه . كما توصي الدراسة بالتنويع في المحفظة الاستثمارية واستخدام الطرق الإحصائية والقياسية في إدارة ومراقبة التكاليف .

الدراسة الثانية :

* الباحثة فاطمة الزهراء شادي تقويم الأداء المالي للبنوك التجارية ،2013-2014 ، جامعة أم البواقي.والتي أسقطت الدراسة على البنك الوطني الجزائري وكالة 321 عين البيضاء ، حيث هدفت الدراسة إلى تقويم الأداء المالي للبنوك التجارية وذلك لكشف التدهور الحاصل في أدائها في وقت مبكر ، وتوصلت إلى ما يلي :

- ارتفاع فعالية نشاط الوكالة (321) من خلال تحسن مقدار الودائع البنكية على اختلاف أنواعها وزيادة عمليات الإقراض، والمساهمة في دعم المشاريع الصناعية والاستثمارية للعملاء ، وتوصي ب :

- أنه لابد من النظر إلى التقويم على أنه أداة تطوير وتحسين ، وليس مجرد مهمة تقوم بها الجهة المكلفة .

الدراسة الثالثة :

* الباحثة سناء مسعودي ،تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية 2014-2015 ، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي . والتي أسقطت دراستها على البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري بالوادي للفترة 2009-2013 ، والتي هدفت إلى التعرف على مؤشرات تقييم الأداء للبنوك التجارية ، ومدى ملاءمتها في ظل البيئة الحالية ، وتم التوصل إلى أن البنوك التجارية الجزائرية لم تحضى بالمستوى المطلوب خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال ،وهذا بالمقارنة مع بنوك عالمية ، كما توصي ب :

- ضرورة تبني قواعد الإفصاح والشفافية داخل البنوك التجارية لأجل تقييم سليم .

✓ **منهج الدراسة :**

من أجل تحليل إشكالية الدراسة ، والإجابة على الأسئلة المطروحة ولإثبات أو نفي الفرضيات المعتمد عليها في الدراسة ، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي حيث انصب التركيز في الجانب النظري على الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية باعتبارهم الموضوع القائمة عليه دراستنا وكذا المعلومات الخاصة بعملية تقييم الأداء المالي ووصف العوامل المؤثرة فيه ومختلف مراحله .

إضافة إلى اعتمادنا على المنهج التحليلي فيما يخص الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني والاعتماد أيضا على التقارير السنوية المالية للبنكين .

✓ **أهداف الدراسة :**

- محاولة الاطلاع على كيفية توظيف المعلومات الخاصة بعملية تقييم الأداء المالي على أداء البنوك التجارية والإسلامية .
- إظهار الجوانب الإيجابية لأداء البنوك .
- تسليط الضوء على مؤشرات المخاطرة التي تختلف في البنوك الإسلامية والتجارية في كيفية حسابها.
- التعرف على عوائد البنكين .

✓ **حدود الدراسة :**

الإطار المكاني للدراسة :

تمثلت الحدود المكانية لدراستنا على نطاق البنوك التجارية والمتمثلة في :البنك التجاري الأردني والبنوك الإسلامية والمتمثلة في البنك الإسلامي الأردني .

الإطار الزمني للدراسة :

تمثلت الحدود الزمنية للدراسة في الفترة الزمنية الممتدة من 2013-2019 ، وهذا حسب التقارير الموجودة لكل بنك .

✓ **أسباب اختيار الموضوع :**

- الرغبة الشخصية من قبل الطالبتين في دراسة هذا الموضوع .
- إرتباط الموضوع بالتخصص المدروس في الماستر (اقتصاد نقدي وبنكي).
- إن موضوع الدراسة هو موضوع حديث ومتجدد خاصة بعد انتشار البنوك الإسلامية انتشارا واسعا في العالم الإسلامي وغير الإسلامي .
- إبراز أهمية البنوك الإسلامية ومدى منافستها للبنوك التجارية .

✓ **هيكل الدراسة :**

من أجل الوصول إلى حل وإجابة للإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين :

- الفصل الأول : ويعالج الجانب النظري للدراسة وتمثل في ثلاثة مباحث ، حيث ركز المبحث الأول على ،مفاهيم عامة حول البنوك التجارية وتمثلت في تعريف البنوك التجارية ونشأتها ومن ثم الخصائص ، والوظائف الحديثة والتقليدية لها ، ميزانية البنوك التجارية ومصادر تمويلها .أما في المبحث الثاني ،

فتطرقنا إلى البنوك الإسلامية وتقديم عموميات حولها ، نشأتها وتعريفها وخصائصها وركزنا على الوظائف التقليدية والحديثة لها وميزانية البنوك الإسلامية ومصادر تمويلها . أما المبحث الثالث ، يتمحور حول ماهية تقييم الأداء المالي فتطرقنا إلى تعريف تقييم الأداء المالي وأهميته ومن ثم المراحل التي تمر بها عملية تقييم الأداء المالي والجهات المستفيدة منه كذلك تطرقنا إلى تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية والعوامل المؤثرة فيه .أما فيما يخص الفصل الثاني : ويعالج الجانب التطبيقي للدراسة من خلال مبحثين كما يلي :المبحث الأول ، نظرة عامة حول البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار والبنك التجاري الأردني

حيث قدمنا فيه تعريف لكلا البنكين وأهداف كليهما والهيكل التنظيمي لكل بنك ، كذلك عرض متغيرات الدراسة وطرق قياسها وأدوات وطرق جمع البيانات .أما المبحث الثاني فتضمن عرض النتائج المتحصل عليها ومناقشتها .

الفصل الأول

الإطار العام للأداء المالي للبنوك التجارية والإسلامية

تمهيد :

يعتبر القطاع البنكي من أهم القطاعات الاقتصادية لما يلعبه من دور هام في الحركة الاقتصادية العالمية ، والبنوك التجارية والإسلامية من أهم الوسطاء الماليين في الاقتصاد ، فما مع تزايد الدور الذي تقوم به البنوك التجارية وتفردها في الأسواق المالية واتضاح هذا التأثير على اقتصاديات الدول . ازدادت الحاجة إلى وجود بنوك تعمل وفقا للشريعة الإسلامية ، ومن هذا المنطلق نشأت البنوك الإسلامية وبدأت بتفعيل أنشطتها ودورها البناء في خدمة الاقتصاد الإسلامي ونتيجة لأهمية هذين البنكين ارتأينا التعرف عليهما أكثر من خلال هذا الفصل من جميع جوانبهم .

المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية

لعل أهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من البنوك في النظام البنكي هو انتشارها في المجتمع بشكل كبير وواسع، وما يترتب على ذلك من التسهيل على الأفراد في الحصول على الخدمات البنكية، وفي ذات الوقت يجعل هذا القطاع من البنوك التجارية أكثر قدرة على جمع أكبر كمية من الودائع ومنح التسهيلات البنكية مما يترك أثرا بالغا في الاقتصاد القومي .

المطلب الأول : لمحة عن البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية من أهم المنشآت المالية المكونة للنظام المالي والمحرك الأساسي لمختلف فعاليات الاقتصاد كان ناميا أو متقدما .

الفرع الأول : مفهوم ونشأة البنوك التجارية :

أولا :مفهوم البنوك التجارية

-فلقد عرفها الدكتور أحمد الحوراني على أنه :"إحدى المنشآت الاقتصادية المتخصصة في التعامل في النقود و التي تعتبر المكان الذي يلاقي فيه عرض الموال بالطلب عليها إذ أنها توفر نظاما ذا كفاية بالإضافة إلى كونها أداة مهمة لمنح التمويل اللازم للمنتجين أو التجار أو المستهلكين من خلال ما تمنحه من ائتمان".(الحوراني ، 1989، ص 37)

– وتعرف أيضا على أنها :"منشأة مالية تقبل الودائع من الغير بغرض القيام بإقراضها وتتميز بأنها أكثر أنواع البنوك عرضة للمخاطرة بسبب اعتمادها على أموال الغير وقلة حجم رأس المال الخاص فيها بالإضافة إلى أنها تواجه متطلبات سيولة كبيرة أكثر من غيرها لاعتمادها على الودائع الجارية وتتميز أيضا بأنها تتعامل مع عدد كبير من المتعاملين على عكس بقية المنشآت المالية إلا أن أهم سمة تتميز بها البنوك التجارية عن بقية المؤسسات المالية هي قدرتها على خلق وإتلاف النقود".(بوخاري ، العايب، 2013، ص8)

على الرغم من تعدد التعاريف إلا أنها جميعا تشترك أو تتفق بأن البنك التجاري هو عبارة عن مؤسسة أو منشأة هدفها المتاجرة بالنقود التي تتحصل عليها من الغير على شكل ودائع أو قروض , لتعيد استخدامها في مجالات استثمارية متنوعة لتحقيق عدة أهداف من أهمها : (عبد الباقي ، 2016 ،ص11)

1. الحصول على عائد مناسب لمالكي البنك (هو العائد على رأس المال)
2. تنظيم عملية استثمار الموارد المالية المتاحة لدى الأفراد, بما يعود بالنفع عليهم والخدمة للاقتصاد الوطني .

ولكي تتخذ أية مؤسسة صفة البنك التجاري ,لابد من توافر عدة الشروط حتمتها التشريعات المصرفية وهي :

1. إن الأعمال التي تمارسها المؤسسة المصرفية هي على سبيل الاحتراف, الاعتياد وليس نشاطا طائا مؤقتا .

2. إن المتاجرة بالنقود التي يمارسها البنك على سبيل الاحتراف تعني أن الأموال التي يستخدمها في عملياته , هي من الأموال التي يتقاضاها من الجمهور أفرادا أو مؤسسات على شكل ودائع أو قروض أو ما في حكمها .

تقدم البنوك التجارية خدمتها البنكية للجمهور دون تمييز , كما تتيح للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم , وتعتبر البنوك التجارية من أكثر الوسطاء كفاءة لخدمة كل من المقرضين (المدخرين) والمقترضين .

ثانيا : نشأة البنوك التجارية

يرتبط ظهور البنوك التجارية تاريخيا بتطور نشاط الصيارفة والصاغة , فمنذ وقت بعيد كان الصيارفة يحتفظون بالأموال التي يودعها لديهم التجار ورجال الأعمال وكل من يرغب في الحفاظ على أمواله من الضياع أو السرقة فيقوم الصاغة والصيارفة بوضع هذه الأموال في خزائنهم مع تسليم المودع إيصالا يتضمن مقدار وديعته ، وهكذا نشأت الوظيفة التقليدية الأولى للبنوك وهي إيداع الأموال ' وكان المودع إذا أراد وديعته يعطي الصائغ أو الصيرفي الإيصال ،ويأخذ الوديعة ومع مرور الوقت أصبح الأفراد يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل وتبقى الأموال أو الذهب ، مكدسا في خزائن الصاغة وقد تنبه الصاغة إلى هذه الحقيقة فصاروا يقرضون ما لديهم من أموال مقابل فائدة ، وهكذا نشأت الوظيفة التقليدية الثانية للبنوك وهي الإقراض أما توليد النقود أو تكوينها فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل إيصال يحرره الصائغ (بدلا من الذهب أو الأموال)ويعطيه للمقترض وخاصة بعدما أصبح الأفراد يثقون بهذه الإيصالات لأنها قابلة للاستبدال بالذهب في أي وقت يشاءون كما دلتهم على ذلك تجاربهم العديدة خلال تعاملهم مع الصاغة .(عبد الباقي ،2016، ص 15)

بمعنى هذه المؤسسات التي تحولت مع الزمن إلى بنوك تجارية أخذت تكون نقودا جديدة (نقود الودائع)وهذا يمثل تحولا كبيرا في نشاط البنوك التجارية ، لأنها أصبحت قادرة على توليد نقود تضاف إلى دائرة التداول النقدي ،وبهذا فان البنوك التجارية لن تعد مؤسسات مالية أو مصرفية وسيطة بين المقرضين(المدخرين) وبين المقترضين (المستثمرين) بل هي مؤسسات مالية أيضا لها القدرة دون غيرها من المؤسسات المالية والبنكية الأخرى على التأثير في عرض النقد من خلال إمكانيتها في توليد الائتمان البنكي .

وفكرة طائفة التجار في البحث عن طريقة مأمونة تحافظ بها على ثرواتها (من عملات نقدية ومعادن نفيسة أو أية أشياء قيمة) من السلب والنهب والضياع كانت من السمات البارزة لتلك العصور الساحقة ولقد وجدت بغيتها في أولئك الصاغة والصيارفة بل وبعض التجار الذين كانوا يتمتعون بالسمعة الطيبة والقوة والأمانة، فكانت تودع لديهم ما تريد من فوائدها النقدية لحفظها وحراستها نظير عمولة الإيداع للخدمة التي يقدمونها .وفي نفس الوقت كان المودعون يحصلون من المودع لديهم شهادات إيداع تثبت حقوقهم .

وكانت هذه الشهادات تتضمن تعهدا من المودع لديه برد الأمانة (الوديعة) عند طلبها في الحال كما ونوعا.

وكان يتم تداولها عن طريق وفي بداية الأمر كانت هذه الشهادات تصدر اسمية التنازل (هذه الشهادات هي التي أصبحت أوراق البنك التي تصدرها البنوك المركزية) ولكن مع مرور الوقت وتزايد ثقة المتعاملين في المودع بمجرد التسليم (دون الحاجة للتنازل أو التظهير).

وشيئا فشيئا لاحظ المودع لديهم (الصاغة والصيارفة وبعض التجار) أن قدرا ضئيلا فقط من شهادات الإيداع التي يصدرونها يعود حاملوها إليهم مطالبين بإستردادها (سواء كانت نقودا أو معادن نفيسة أو أية أشياء قيمة)

ومن هنا فكر هؤلاء في استغلال كل أو بعض تلك الودائع العاطلة خصوصا وأنه كان كثيرون تتوفر لديهم الرغبة في الاقتراض للاستثمار وذلك بعد أن كان الصاغة والصيارفة يقترضون من أمالهم الخاصة بدأوا يقرضون أيضا من بعض الودائع التي لديهم ، وفي مقابل ذلك بدأوا يدفعون للمدعين نسبة من الفوائد التي تعود عليهم من القرض التي يمنحونها بعد أن كانوا في البداية يأخذون منهم عمولة إيداع ، وهكذا تطورت الفكرة خطوة إلى الأمام .

(عولمي ، 2016، ص4).

الفرع الثاني :خصائص البنوك التجارية

1- **حجم البنك التجاري** : كلما كبر حجم البنك كلما زادت درجة المرونة وبالتالي زادت في نفس الوقت المشاكل التي تواجهه ولكن يمكن لهذه البنوك أن تجذب إليها الكفاءات القادرة على مواجهة هذه المشاكل ونجد أن البنوك البنكية تتطلب اللامركزية في السلطة الإدارية و تحتاج هذه اللامركزية إلى مهارات إدارية فائقة وفي نفس الوقت يمكن أن يساعد تحقيق مكاسب كبيرة و وفورات هائلة التي تحققت من الحجم والتخصص إلى إمكانية استقطاب وتدريب المديرين من أصحاب المكانة والمنزلة الرفيعة .(نعمات ، 2016 ،ص95)

2- **السوق الذي يخدمه البنك** : نجد أن هيكل البنك يتشكل وفقا لاحتياجات المجتمع الذي يخدمه فنجد أن الاحتياجات ألائتمانية للمجتمع تحدد مجالات الإقراض التي يتخصص فيها البنك كما أن طبيعة المجتمع تحدد الخدمات المصرفية الأخرى المتوقعة ,حيث نجد أن البنوك الريفية تميل إلى القيام بالإقراض الزراعي ,بينما البنوك الحضرية تتخصص في تقديم القروض برهن وكذا منح الإتمان الاستهلاكي.

3-**تنظيم البنك**:نجد أن البنوك التجارية مع إعتمادها على الثقة العامة ,وتأثيرها على الإقتصاد القومي تحتاج إلى إدارة متميزة وهيكل تنظيمي وبهذين العنصرين يمكن للبنك أن يحقق الكفاءة القصوى والربحية العالية وتعتبر البنوك التجارية منظمات شبه عامة وقومية ينبغي أن تحكمها قواعد محددة,ولذلك نجد أن هيكلها التنظيمي يختلف في بعض النواحي عن منظمات الأعمال الأخرى .

وتتمثل الفعالية التنظيمية في البنك في ما يلي:

_التنظيم الرسمي :الذي ترتكز عليه النظرية الكلاسيكية في التنظيم .

_التنظيم الغير رسمي :الذي ترتكز عليه النظرية الكلاسيكية الحديثة (النظرية السلوكية).

_أنماط القيادة :الذي تعتمد عليه النظرية الكلاسيكية الحديثة .

_الظروف البيئية :الذي ترتكز على الذي ترتكز عليها نظرية التنظيم العضوي أو نظرية الظروف الموقفية المتغيرة.

4.**الإدارة العليا ومجلس الإدارة** :نجد أن توجه البنك في اتجاه معين ينبغي أن يصدر من الإدارة العليا له وبذلك يحقق الفعالية في البيئة التي يخدمها ,ويحقق الأرباح لمساهميه,ونجد أن مجلس الإدارة على قمة الهيكل التنظيمي للبنك .

5.**الإدارة التنفيذية** :دور الإدارة التنفيذية هام جدا لا يقتصر على مجرد تنفيذ السياسة ولكنه ينسحب إلى اقتراح هذه السياسة ويقوم بدور ثنائي أي يقوم بدور المدير التنفيذي ومدير الإدارة الدنيا .

6.**المساهمون** :ترتبط شخصية كل بنك جزئيا بتوزيع أسهمه,وقد تكون الأسهم المملوكة لفرد واحد أو لمجموعة صغيرة نسبيا أو تكون موزعة على نطاق واسع يجعل البنك مهتم أكثر بتحقيق حاجات المجتمع و إشباعاته ونجد إن المجموعة الكبيرة من المساهمين تعتبر أصل له قيمته في برامج العلاقات العامة للبنك وكذا في برامج صغر المساهمين يميلون إلى تفضيل مصالح البنك والمجتمع على مصالحهم، ويعتبرون أن مهامهم ومسؤولياتهم خدمة عامة.

(نعمات ، 2016،ص96)

الفرع الثالث : وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بتقديم نوعين من الوظائف منها التقليدية وأخرى حديثة:

1_الوظائف التقليدية :تتمثل فيما يلي:

_**قبول الودائع**:تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل البنوك التجارية وهي تحرص دائما على تنميتها,كما تشجع هذه البنوك الأفراد على الإيداع لديها ،وإن كان ليست كل الودائع يحصل أصحابها على فوائد

_**خلق النقود** :تعتبر وظيفة خلق النقود من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية كما لها من تأثير على الاقتصاد القومي ،فالبنك التجاري بإمكانه منح القروض تفوق بكثير قيمة الأموال المودعة لديه،مما يتسبب ذلك في زيادة كمية النقود في حدود متزايدة وتحدث عملية خلق نقود الودائع عندما يقوم البنك بإقراض جزء من موارده المالية المتاحة،ثم يقوم المقترض أو المستفيد بإيداع القرض في إحدى البنوك التي يتكون منها الجهاز البنكي ويطلق على هذه الودائع بالودائع المشتقة تميزا لها عن الودائع الأصلية والتي تتمثل في قيام احد العملاء ،بإيداع نقود أوشيكات حصل عليها من وحدات خارج الجهاز البنكي ،وتستند عملية خلق الودائع في البنوك التجارية على توفر ظاهرتين ضروريتين لظهور هذه الآلية وهما : (مسعودي ، 2010، ص 8).

– الآلية الأولى :توافر الثقة من جانب الجمهور المتعاملين من مقدرة البنوك التجارية على الوفاء بالتزاماتها عند الطلب،وينبثق هذه الثقة تشجيع المتعاملين مع البنوك على الاستمرار في الاحتفاظ بودائعهم لدى البنوك ،وثم السحب منها عند الحاجة فقط،وان تزايد الوعي البنكي لدى الأفراد تزيد من انتشار التعامل بالشيكات وقبولها كأداة للوفاء بالديون .

– الآلية الثانية:قبول فكرة الإعداد الكبيرة أي توقع وجود تدفق مستمر من إيداعات العملاء يزيد من مسحوبات الودائع في كل لحظة زمنية ،بما يوفر للبنوك احتياطات نقدية تعمل على توظيفها واستخدامها والاستفادة منها في النشاط الاقتصادي.

_تقديم القروض :

يعمل البنك على توظيف موارده في شكل استثمارات متنوعة بمراعاة مبدئي السيولة والربحية، تنقسم القروض الممنوحة إلى نوعين : (العاني ، 2007 ، ص 22).

قروض بضمانات مختلفة : أي قروض بضمانات المحاصيل الزراعية ، المنقولات ، الأوراق المالية ، عقارات وغيرها .

قروض بدون ضمانات : حيث يكون الضمان شخصيا ويستند على السمعة الائتمانية للأشخاص .

2_الوظائف الحديثة :تتمثل فيما يلي: .(تواتي ، 2018 ، ص35).

– تقديم خدمات استشارية في تغال دراسات الجداول الاقتصادية والفنية وكيفية إدارة الأعمال .

– التحصيل من غير النيابة عن الزبون وتسديد المستحقات المترتبة في ذمته .

– خصم الأوراق التجارية .

– المساهمة في تمويل مشروعات التنمية وذلك من خلال تقديم قروض وسلفيات مصرفية بضمانات عينية أو تخصصية تعتمد على سمعة العميل .

– تأجير الخزائن الحديدية للجمهور .

– تحويل العملة إلى الخارج .

– إدارة الأعمال والممتلكات للمتعاملين معه .

– تمويل الإسكان الشخصي .

– البطاقة الائتمانية .

– خدمات الكمبيوتر .

المطلب الثاني : ميزانية البنوك التجارية وصيغ تمويلها

سنتطرق في هذا المطلب إلى ميزانية البنوك التجارية والمتمثلة في مصادر الأموال واستخداماتها ، وكذلك صيغ تمويل البنوك التجارية .

الفرع الأول :ميزانية البنوك التجارية

أولا : مصادر أموال البنوك التجارية

يمكن التمييز بين مصدرين أساسيين لأموال البنوك التجارية :

1- **الموارد الذاتية الداخلية** : وهي تلك الموارد المالية التي تكون مصدرها داخلي وتشمل :

1-1رأس المال المدفوع : يمثل رأس المال المدفوع مجموع المبالغ التي قام بدفعها أصحاب البنك والمساهمين في تكوين رأسماله، وهو يعد بمثابة حماية لأموال المودعين في حالة إفلاس البنك، وبالتالي وظيفته وقائية قبل أن تكون تشغيلية.

1- 2-الاحتياطات : هي مبالغ تقتطع من صافي أرباح البنك لتدعيم مركزه المالي،فالاحتياطات بذلك حق من حقوق الملكية، وتنظم التشريعات المصرفية لهذا المصدر وتضع نسب وحدودا له،وكيفية اقتطاعه والتصرف فيه وقد أضحت الاحتياطات مصدرا هاما للتمويل نظرا للمرونة التي يتسم بها هذا المصدر عن رأس المال حيث يمكن سنويا الإضافة إليه أو الخصم منه .

1-3- الأرباح غير الموزعة : وهي الأرباح غير الموزعة من السنوات السابقة للبنك التجاري، وتسمى بالأرباح المدورة لأن البنك يجمعها في كل عام ويضيفها إلى الميزانية بشكل دوري . (جعفر،براضية،2019،ص35).

الاحتياطي القانوني : وهو نسبة من الأرباح السنوية تكون بشكل إلزامي بنص قانوني من قبل البنك المركزي .

الاحتياطي الخاص : وهو احتياطي اختياري تشكله البنوك التجارية بمحض إرادتها وفق نظامها الأساسي بغية تدعيم مركزها المالي .

2- الموارد الخارجية :

2-1- **الودائع** : وهي نسبة هامة من إجمالي موارد البنك وهي على عدة أنواع منها :

- الودائع الجارية : وهي الودائع التي يتم سحبها بموجب صكوك ويحق لصاحبها أن يسحبها في أي وقت .

-الودائع الادخارية : وهي الودائع التي يتم التعامل بها من حيث السحب والإيداع بموجب دفتر خاص، وتمنح البنوك فوائد محددة على هذا النوع من الودائع .

-الودائع الثابتة : وسميت بالثابتة لأنه عند إيداعها لدى البنك يتفق على موعد محدد لا يحق للزبون أن للزبون أن يسحب جزء منها أو معظمها إلا بعد مرور الفترة المتفق عليها، وتمنح البنوك عليها فوائد تفوق الفوائد على الودائع الادخارية .

-**2-2 القروض** : من مصادر أموال البنك التجاري نجد الاقتراض، والذي يتم من مختلف المؤسسات خاصة منها البنك المركزي .(جعفر، براضية ، 2019، ص36)

ثانيا :استخدامات الموارد (الأصول)

إن توظيف الموارد على الأصول أو الاستعمالات المختلفة يتم وفقا لتقدير دقيق لإدارة البنك في الموازنة بين اعتبارات الربحية والسيولة. ويعد نجاح إدارة البنك في تحقيق هذا الأمر مقياسا لنجاحها وكفاءتها .

هذا ويتكون جانب الأصول من العناصر والبنود التالية :

1- الاحتياطات: وتتكون من البنود الآتية :

* النقد المحلي بالخزائن .

* أرصدة الاحتياطي القانوني في البنك المركزي .(الأفندي ، 206،2013)

* أرصدة نقدية في شكل ودائع في البنوك الأخرى المحلية والمراسلون لمواجهة متطلبات التعامل مختلفة .

* وعموما فإن الغرض الأساسي من الاحتياطيات هو الحفاظ على مستوى معين للسيولة في البنك ودعم المركز المالي للبنك إضافة إلى مواجهة طلبات السحب. ومن المعروف أن المستوى الملائم للأرصدة النقدية الاحتياطية ينبغي أن يتم وفقا موازنة دقيقة بين اعتبارات الربحية والسيولة .

2- أرصدة الأصول الخارجية :

تمثل ودائع البنك التجاري في بنوك أجنبية في الخارج بغرض إتمام متطلبات تعاملها أحد جوانب استخدام الموارد ويتمتع هذا التوظيف بالسيولة الملائمة التي تحتاجها البنوك المحلية في تعاملها مع الأنشطة التجارية مع العالم الخارجي .

3- استثمارات قصيرة الأجل :

تتكون هذه المحفظة الاستثمارية للبنك من البنود الآتية :

- أذونات الخزينة الحكومية .
- السندات الحكومية .
- الأسهم .
- إضافة إلى خصم الأوراق التجارية .

4- القروض والسلف : .(الأفندي ، 2013 ،ص 207)

تشكل محفظة القروض والسلف المحفظة الرئيسية في توظيف البنك لموارده .فهي تحقق عائد أعلى مقابل سيولتها المتدنية وبمعنى آخر فإن القروض والسلف تحقق مبدأ الربحية على حساب مبدأ السيولة مقارنة بالأصول الأخرى.حيث أن القروض لا تكون قابلة للتسييل أو التحويل إلى نقود إلا في وقت سدادها .

5- الاستثمارات طويلة الأجل :

تستثمر البنوك التجارية في الأسهم والسندات طويلة الأجل، غير أن هذا النوع من الاستثمار لا يشكل إلا نسبة متواضعة.حيث أن الاستثمارات طويلة الأجل تحقق مبدأ الربحية، لكن سيولة هذا النوع من الاستثمار ضعيفة جدا.أي أن هناك صعوبة في تحويلها إلى نقود، وإذا ما تم التحويل فإن ذلك قد يكون مقرتنا بخسارة رأسمالية كبيرة.

الجدول رقم 01: موارد واستخدامات البنك التجاري

الأصول (الاستخدامات)	الخصوم (الموارد)
1. الأرصدة النقدية الحاضرة .	1. الموارد الذاتية :
- نقود حاضرة في خزينة البنك.	* رأس المال .
- أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي .	* الاحتياطات .
- شيكات وأوراق مالية قابلة للتحصيل .	- احتياطي قانوني .
2. حوالات مخصومة :	- احتياطي خاص .
- أذونات الخزينة .	2. الموارد الغير ذاتية .
- أوراق تجارية .	* شيكات وحوالات واعتمادات دورية مستحقة الدفع .
3. محفظة الأوراق المالية (استثمارات البنك).	* مستحق للبنوك .
- أوراق مالية خاصة (أسهم وسندات).	* الودائع .
- أوراق مالية عامة (سندات حكومية).	- الجارية .
4. قروض وسلفيات :	- لأجل .
- قصيرة الأجل .	- لإخطار .
- متوسطة الأجل .	- التوفير.
- طويلة الأجل .	
مجموع الأصول	مجموع الخصوم

المصدر : (عولمي ، 2016 ،ص06).

الفرع الثاني :صيغ التمويل في البنوك التجارية

هناك العديد من المعايير التي يمكن أن يتم من خلالها تقسيم صيغ تمويل البنوك التجارية أو تقسيم القروض ولكن التقسيم الرئيسي للقروض هو تقسيمها حسب مدتها.

- القروض الموجهة لتمويل نشاط الاستغلال.
- القروض الموجهة لتمويل نشاط الاستثمار .

1-القروض الموجهة لتمويل نشاط الاستغلال :

وهي القروض التي لا يتجاوز أجلها السنة، وجدير بالذكر أن الجانب الأكبر من القروض التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها هي قروض قصيرة الأجل،حيث أن هناك إعتمادات تدرج في الموازنة العامة للدولة للتمويل الطويل الأجل لوحدات القطاع العام،كما أن بنك الاستثمار القومي يهتم الآن بهذا القطاع .

ولكن يلاحظ أن كثير من القروض قصيرة الأجل تتجدد سنة بعد أخرى مما يضفي عليها في الواقع طابع غير قصير الأجل .(محبوب ،2012،ص 74)

بعض الصور للقروض قصيرة الأجل :

* **تسهيلات الصندوق** : هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا التي يواجهها العميل فهي تهدف إلى تغذية صندوق الزبون وتلبية احتياجاته الآنية، ويتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر حيث تكثر نفقات العميل كنتيجة قيامه بدفع رواتب العمال أو تسديد فواتير حان أجلها أو دفع الضريبة على القيمة المضافة،وبالتالي فهي تهدف إلى تغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح العميل حيث يقتطع مبلغ القرض.

* **تسبيقات على السلع** : هي عملية تمويل للمخزون مقابل وضع سلع وبضائع تحت تصرف البنك(رهن حيازي) ويلجأ البنك إلى بيع البضائع المرهونة في حالة عدم التسديد.(بلعجوز ، 2019 ،ص3)

* **التسبيقات على الأسواق العمومية** : تعطى هذه التسبيقات نتيجة إبرام الصفقات العمومية بين الإدارة أو الجماعات العمومية أو مجموعة من المقاولين، وتمول هذه الصفقات قصد : إنجاز الأعمال، إرسال التموينات، أو أداء الخدمات المختلفة.إن الصفقات المشار إليها تتطلب أموالا كبيرة ولفترة طويلة، ضف إلى ذلك تأخر الإدارة عن دفع مستحقاتها، مما يجعل لجوء المقاول إلى البنك لطلب قروض تسد حاجاته،أمرا ضروريا .

* **الخصم التجاري** : وهي تلك العملية التي يتم بموجبها دفع مبلغ الورقة التجارية لحاملها(من طرف البنك قبل حلول آجالها) بعد خصم عمولة. وعملية الخصم يمكن النظر إليها من جانبين:من جانب الدائن الأصلي، حيث الخصم معناه

بيع ورقة الدين أي التنازل عنها، ومن جانب الدائن الجديد،فالخصم معناه شراء ورقة الدين، وهذا يعني تقديم مال جاهز مقابل الوفاء له من قبل المدين الأصلي.

* **الاعتمادات بالتوقيع** : ويتخذ هذا النوع من القروض شكل توقيع البنك، لضمان التزامات زبونه تجاه الآخرين في حدود مبلغ معين، ولمدة معينة مقابل عمولة وتظهر هذه القروض خارج ميزانية البنك، وتنقل إليها في حالة عدم التزام الزبون.يتم هذا الاعتماد حسب ثلاثة أشكال : الضمان الاحتياطي، الكفالة ، القبول .

* **قرض الربط** : يعتبر قرض الربط شكلا من أشكال المكشوف البنكي، يسمح بتمويل عملية مالية تحققها شبه مؤكد،ويقع في أجل محدد وبمبلغ معين، ويبقى على البنك التأكد من أن العملية المالية تحققها شبه مؤكد .

* **القروض الموسمية** : يمنح هذا النوع من القروض إلى المؤسسة لمواجهة عجز في الخزينة ناجم عن نشاطها الموسمي، سواء كانت موسمية دورة الإنتاج أو دورة البيع أو الاثنين على التوالي .(محي ،2007 ،ص65)

2–القروض الموجهة لتمويل الاستثمارات :

يشمل هذا النوع كل من القروض المتوسطة وطويلة الأجل لتمويل الجزء العلوي من الميزانية، أي الأصول الثابتة ووسائل العمل داخل المؤسسة .(دحاوي ، 2014 ، ص14)

1– عمليات القرض الكلاسيكي لتمويل الاستثمارات :

أ– القروض المتوسطة الأجل : هي قروض موجهة للاستثمارات والتي لايتجاوز عمرها 7سنوات والمخصصة لتجهيزات الإنتاج بصفة الأموال إضافة لاحتمالات عدم السداد الناجمة عن إمكانية حدوثها على مستوى المركز المالي للمقرض،وهنا نميز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل :

* قروض قابلة للتعبئة: أي أن البنك المقرض يمكن له إعادة خصم هذه القروض فيكون مجبرا على انتظار السداد وهنا تظهر مخاطر تجميد الأموال بشكل كبير وليس للبنك أي طريقة لتفاديها .

ب– القروض طويلة الأجل : هي قروض موجهة للاستثمارات طويلة المدى التي تحتاج مبالغ كبيرة لا تقدر على تعبئتها لوحدها، تفوق في الغالب 7سنوات وتمتد إلى غاية 20سنةونظرا لطبيعة هذه القروض فإن البنوك التجارية لا تقوى عليها لذا تقوم بها البنوك المتخصصة، لاعتمادها على مصادر ادخارية طويلة والمخاطر العالية لهذه القروض تدفعها من التمويل إلى البحث عن الوسائل الكفيلة لتخفيف هذه المخاطر حيث تشترك عدة مؤسسات في التمويل،أو تقوم بطلب ضمانات حقيقية ذات قيمة عالية قبل الشروع في عملية التمويل .

2- **القرض ألإيجاري** : هو عملية يقوم بموجبها بنكا أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونيا، وذلك بوضع آلات أو معدات أو أي أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الايجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط متفق عليها تسمى ثمن الإيجار.

3- القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية :

تكون هذه القروض مرتبطة بتدخل البنوك في التسوية المالية في علاقات ناشئة عن التجارة الدولية، وتسمى بالاعتماد المستندي الذي يحل المشاكل المرتبطة بالمستورد والمصدر أثناء تعاملهم المباشر والمتمثلة في تجميد مبلغ مالي، تجميد مقابل بضاعة، نزاعات تتعلق بعدم تطبيق شروط العقد، فهو يمثل بذلك ضمانات للطرفين.(دحاوي،2014،ص15).

المبحث الثاني : ماهية البنوك الإسلامية

تقدمت البنوك الإسلامية كثيرا خلال تاريخها القصير ، حيث جاءت هذه البنوك كبديل للبنوك التقليدية لتوفر في المقام الأول فرصا استثمارية وتمويلية وتجارية تتماشى مع تعاليم الشريعة الإسلامية الغراء ، نظرا لأن من بين أهم المهام لهذه البنوك هو إدارة المخاطر المصاحبة للتعاملات المالية بفعالية .

المطلب الأول : لمحة عن البنوك الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية من أكثر البنوك انتشارا في العالم الإسلامي وغير الإسلامي ،وواقعا ملموسا فعالا تجاوز إطار التواجد إلى آفاق التفاعل والتعامل مع مشكلات العصر التي يواجهها العالم اليوم, ومن هذا المنطلق سنتعرض إلى مفهوم البنوك الإسلامية في المطلب الأول .

الفرع الأول : مفهوم ونشأة البنوك الإسلامية

أولا: مفهوم البنوك الإسلامية

هنالك عدة تعريفات للبنوك الإسلامية من قبل منظري الصيرفة الإسلامية وفيما يلي بعضا منها :

- تعريف الدكتور أحمد النجار :"مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي ".

-تعريف الدكتور غريب الجمال :" يقصد بالبنوك أو بيوت التمويل الإسلامية " تلك المؤسسات التي تباشر الأعمال البنكية مع التزامها باجتناب التعامل بالفوائد الربوية أخذا وعطاء بوصفه تعاملا محرما شرعا، وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية ومما يأخذ على التعريف عدم اشتماله على إيجاد وتوفير البدائل الإسلامية من أدوات استثمارية مشروعة وصيغ تمويلية متاحة " .

-تعريف عبد الله الطيار : " هو كل مؤسسة تباشر الأعمال البنكية على أسس الشريعة الإسلامية وقواعدها الفقهية، ويؤخذ على هذا التعريف اعتبار كل مؤسسة تباشر الأعمال البنكية تعتبر بنكا إسلاميا وهذا يدخلنا في المؤسسات الغير البنكية التي تباشر الأعمال البنكية ".

-تعريف موسوعة البنوك الإسلامية :" البنك الإسلامي هو ذلك البنك الذي لا يتعامل بالفائدة ويقوم على قاعدة المشاركة ويهدف إلى منح قروض حسنة للمحتاجين " .

- ويعرف أيضا : " البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية تعمل في إطار إسلامي تقوم بأداء الخدمات البنكية والمالية، كما تباشر التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية ".(سحنون ، 2003، ص96).

وهذا التعريف ليس جامعا إذ ليس منح القروض الحسنة للمحتاجين هدفا أساسيا من أهداف البنوك الإسلامية ضمن تحقيق التكافل الاجتماعي .

- تعريف الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية :" تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها أو نظامها الأساسي صراحة على التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء " .

وعلى الرغم من وجود عدد من التعاريف للبنك الإسلامي ،إلا أنه يمكن تعريف البنك الإسلامي على انه " مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والبنكية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية السمحة ".(محمود عبادة ، 2008 ، ص 16)

ويتضمن مفهوم البنوك الإسلامية عناصر أساسية هي : (العجلوني ، 2010 ،ص111)

1- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية من حيث عدم التعامل بالربا والالتزام بالحالات والابتعاد عن الحرام

2- حسن اختبار القائمين على إدارة الأموال بهدف ضمان تنفيذ الأحكام الشرعية في المعاملات البنكية.

3- الصراحة والصدق والشفافية في المعاملات حتى يتبين لعملاء البنك الاسلامي كيفية تحقيق الربح ومعدل العائد على أموالهم المستثمرة في البنك .

4- تنمية الوعي الادخاري وعدم حبس المال واكتنازه، والبحث عن مشروعات ذات جدوى اقتصادية للاستثمار فيها .

5- تحقيق التوازن في مجالات الاستثمار المختلفة وفقا للأولويات الاسلامية، الوارد ذكرها في الفصل الثالث، الضروريات فالحاجات في الكماليات .

6- أداء الزكاة المفروضة شرعا على كافة أموال ومعاملات ونتائج أعمال البنك الإسلامي.

ثانيا : نشأة البنوك الإسلامية

بعد الحرب العالمية الثانية حصلت العديد من الدول الإسلامية على استقلالها صاحب ذلك تطور في الفكر الاقتصادي الإسلامي، الذي وانطلاقا من تحريم الإسلام للربا أعيد النظر في الهياكل النقدية والمالية في الدول الإسلامية بشكل يلغي فيه نظام الفوائد، ويحل محله مبدأ المشاركة في الربح والخسارة ، هذا المبدأ الذي جاءت البنوك الإسلامية لكي تكرسه عن طريق ممارستها لمختلف العمليات، والخدمات البنكية .

غير انه وبعد حرب 1973والزيادة في أسعار النفط، تطورت البنوك الإسلامية تطورا ملحوظا من أجل المساعدة على استيعاب الفائض النقدي الناتج عن تلك الزيادة، ويعود تاريخ العمل المصرفي الإسلامي إلى سنة 1940 عندما نشأت في ماليزيا صناديق الادخار تعمل بدون فائدة،وفي سنة 1950 بدأ التفكير المنهجي المنتظم يظهر في باكستان من أجل وضع تقنيات تمويلية تراعي التعاليم الإسلامية، غير أن مدة التفكير هذه طالت ولم تجد منفذا تطبيقيا إلا في مصر سنة 1963 بما كان يسمى " بنوك الادخار المحلية " تحت إشراف الدكتور أحمد النجار ولقد عرفت التجربة نجاحا كبيرا، تجاوبا منقطع النظير من طرف الشعب المسلم بمصر ورغم قصر عمر هذه التجربة فإنها أفادت .(خالدي، 2005 ، ص 12)

وبعد عشرات سنوات في انطلاقة النظام المالي الإسلامي الذي بدأ بالبنوك الإسلامية ثم شركات التأمين والاستثمار والتي تسلسل نشوؤها تباعا في الأقطار الإسلامية والغربية بعد أن كان النطاق الجغرافي لظهورها محصورا في الشرق العربي ودول آسيا في الشرق العربي ودول آسيا الإسلامية .

استمرت عملية التوسع التأسيسي للبنوك والمؤسسات المالية إلى 90 تسعون بنكا ومؤسسة في نهاية عقد الثمانيات منها : بنك التضامن الإسلامي السودان 1981م-بنك إسلام ماليزيا 1983م-مصرف قطر الإسلامي 1982م- بيت التمويل التونسي السعودي 1983م- بيت البركة التركي للتمويل 1983م-بنك بنغلادش الإسلامي 1983م-بنك البركة الإسلامي البحرين 1984م-بنك غرب السودان الإسلامي1984م- بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي 1985م- بنك الوفاء الموريتاني الإسلامي 1985م- شركة الراجحي 1986م- بنك الأمين البحرين 1987م-بنك التمويل السعودي المصري 1982م-بنك قطر الدولي 1992م.

شهدت هذه الفترة ظهور عدد كبير من الأوعية الاستثمارية التي تدار بالطرق المشروعة ، بشكل خاص صناديق الاستثمار الإسلامية العاملة في مجال التأجير والعقارات والأسهم والسلع وغيرها . (القراوي ،2011 ،ص13)

الفرع الثاني : خصائص البنك الإسلامي

تعد البنوك الإسلامية بمثابة بنوك مالية تزاول النشاط البنكي والاستثماري في ظل تعاليم الإسلامي وفي حدود نطاق الضوابط الإسلامية .

وانطلاقا من ذلك فان للبنوك الإسلامية مجموعة من الصفات والخصائص ما يميزها عن غيرها وتتمثل هذه الخصائص في :

1- استبعاد التعامل بالفائدة :

إن أول ما يمتاز به البنك الإسلامي عن البنوك الأخرى وأهم معالمه هو : إسقاط الفائدة الربوية من كل عملياته أخذا وعطاء .وتعد هذه الخاصية ،المعلم الرئيسي والأول في البنك الإسلامي، وبدونها يصبح هذا البنك كأي بنك ربوي آخر ذلك لأن الإسلام حرم الربا بكل أشكاله وشدد العقوبة عليه، بل أن الله سبحانه وتعالى لم يعلن الحرب على أحد في القرآن الكريم إلا على آكل الربا حيث قال :

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون ﴾ سورة البقرة 278-279

والبنك الإسلامي بهذا ينسجم تماما مع غيره من البنوك الإسلامية الأخرى، والتي تشكل في مجموعها نظاما إسلاميا متكاملا لا يتناقض معها، ذلك لأن جميع هذه البنوك الإسلامية-بما فيها البنك الإسلامي- تعمل جادة من أجل تنقية المجتمع من كل ما لا يتلائم مع مبادئ هذا الدين وتعاليمه السامية .(الشمري ، 2015 ،ص171)

2- الصفة التنموية للبنوك الإسلامية :

من السمات الرئيسية المميزة في البنوك الإسلامية مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للمجتمع، فهي تبذل أقصى اهتمامها وجهدها من أجل تجميع وتعبئة أقصى قدر من الادخارات غير المستخدمة أو المكتنزة(المجمدة) استنادا إلى الشريعة الإسلامية التي تحرم الاكتناز وتحاربه، لأنه يتضمن عدم الانتفاع من الموارد التي يتم اكتنازها سواء لصاحبها أو للمجتمع خاصة، وقد حذرنا سبحانه وتعالى عن مغبة حبس المال وكنزه بقوله تعالى:" والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم ".

ب- قاعدة الخراج بالضمان : أي أن الذي يضمن أصل شيء جاز أن يحصل على ما تولد عنه من عائد .

وبعبارة أخرى :فإن الخراج غنم والضمان غرم .

كما أن عملية توزيع عوائد المعاملات المصرفية تستند إلى هاتين القاعدتين ، سواء أكانت في شكل ربح أو ناتج أو أجر عن أعمال قام بها البنك لعميل معين، أو أتعاب أو عمولة أو بنوك مقابل تقديم خدمة معينة لأحد العملاء . (أمارة عاصي ، 2008 ،ص 16)

"3- القضاء على الاحتكار الذي تفرضه بعض الشركات :

تقوم البنوك وانطلاقا من وظيفتها الأساسية في التقيد في معاملاتها بالأحكام الشرعية-بالقضاء على الاحتكار الذي تفرضه بعض الشركات المساهمة على أسهمها، وعدم السماح لمساهمين جدد بالاشتراك في رأس مالها ،فإنها تلجأ إلى

إصدار سندات تمكنها من الحصول على رأس مال جديد، وبقاء أسهم الشركة محصورة في يد المساهمين فقط.أما البنوك المالية الإسلامية فإنها لا تصدر السندات نظرا لأن فقهاء الشريعة قد قالوا بحرمتها –سندات المقارضة–التي أجازها بعض الفقهاء المعاصرين ، بل أنها وبهدف زيادة رأس مالها والتوسع في أعمالها يفتح باب الاكتتاب على أسهمها أمام الراغبين في ذلك.

القطاعات وتأخذ بالحسبان عند دراستها الجدوى الاقتصادية العائد الاجتماعي إلى جانب العائد المادي، وتفضل المشاريع التي تلبي الاحتياجات التمويلية للفقراء أولا .

ولا يمول البنك الإسلامي الأنشطة الضارة بالمجتمع، لأنه ملتزم بأحكام الإسلام التي تحرم كل ضار وخبيث .

ومن الخدمات الاجتماعية التي تقدمها البنوك الإسلامية :

– تقديم خدمة جمع وتوزيع الزكاة من المتعاملين مع البنك وغيرهم .

– تقديم القروض الحسنة لمواجهة حاجات اجتماعية ملحة : كالزواج والتعليم والوفاة والمرض..... وكذلك تقديم القروض الحسنة لعملاء البنك المعسرين وذوي المهن العلمية والفنية والحرفية لتحويلهم إلى طاقات إنتاجية ناشطة اجتماعيا .(الشمري ، 2015 ، ص 176)

– المساهمة في المشروعات الاجتماعية والأعمال الخيرية الهادفة إلى تطوير المجتمع المحلي .

الفرع الثالث : وظائف البنوك الإسلامية

على خلاف البنوك التجارية التقليدية فإن البنك الإسلامي تتسع دائرة نشاطه ليباشر جميع الخدمات والعمليات البنكية، المالية ، التجارية ، وكافة أعمال الاستثمار سواء لحساب البنك ، أو لحساب الغير بشرط أن لا يتم ذلك على أساس الربا، بل على أساس العقود الشرعية ، كالمشاركة ، المضاربة (القراض) والوديعة والكفالة والمزارعة ...الخ .

فالعمليات البنكية تشمل جميع أعمال البنوك التجارية مثل : قبول الودائع من الجمهور وفتح الحسابات البنكية ، وفتح الإعتمادات البسيطة والمستندية ، وأيضا تشمل سائر الخدمات البنكية مثل : تحصيل الكمبيالات وإصدار الكفالات وخطابات الضمان وإدارة الأموال لحساب الغير وتأجير الزبائن....الخ.

ومن أمثلة العمليات المالية والتجارية : العمليات المتعلقة بالأوراق المالية (أسهم وصكوك إسلامية) وأعمال المقاولات والإنشاءات الهندسية وتأسيس الشركات والمشاركة فيها وإنشاء المصانع وشراؤها .

بل الوثائق المنشئة للبنوك الإسلامية تجعل من اختصاصها القيام بأعمال ممنوعة على البنوك التجارية كالتعامل في العقارات والمنقولات بيعا وشراء وتأجيرا، بل تخولها حق القيام بأعمال غير تجارية مثل : عمليات استخراج المعادن والزيوت والاستثمار الزراعي .

والخلاصة أنه ليس هناك وجه من وجوه تنمية المال ، واستثماره والاتجار فيه إلا ومنحت البنوك الإسلامية حق ممارسته ،ومن هذا يتضح لنا أن البنك الإسلامي بنك من نوع خاص ، ولا يدخل تحت التصنيف التقليدي للبنوك (بنوك تجارية ومتخصصة ، بنوك استثمار) لأنه يمارس أنشطة تدخل في وظائف هذه البنوك جميعا .(عاشور ، 1996، ص83).

المطلب الثاني : ميزانية و آليات تمويل البنوك الإسلامية

سنتطرق في هذا المبحث إلى ميزانية البنوك الإسلامية المتمثلة في المصادر والاستخدامات ، كما سنتطرق إلى آليات تمويلها.

الفرع الأول :ميزانية البنوك الإسلامية

أولا: مصادر البنوك الإسلامية

1- **مصادر داخلية :**

– رأس المال : يعد رأس المال بالنسبة للبنوك المالية بمثابة تأمين لامتصاص الخسائر المتوقعة والتي احتمال وقوعها في المستقبل ، بالإضافة إلى أنه يمثل المصدر الأساسي للأموال لبدء النشاط،علاوة على اعتباره بمثابة الأمان والحماية والثقة بالنسبة للمودعين .

هذا ولا يوجد حجم أمثل من رأس المال يمكن تطبيقه في جميع الحالات. إذ يرتبط ذلك بالدور الذي المستهدف لنشاط البنك وبما يسمح له بتغطية مصروفا وتحقيق عائد مناسبة لحملة الأسهم . (سليمان ، 1996 ،ص 17)

– الاحتياطات : وهي الأموال التي تقتطع بنسبة معينة من الأرباح المحققة سنويا لتضم إلى رأس المال، ويكون إما احتياطيا قانونيا (أي يفرضه القانون) أو احتياطيا عاما(يضعه المساهمون برغبتهم)، ويمكن أن توجد هناك أنواع أخرى من الاحتياطات .

–الأرباح المحتجزة : هي الأرباح الممولة للأعوام المتتالية، يحدد مقدارها النظام الأساسي للبنك الإسلامي وفق اقتراح مجلس إدارته في نهاية السنة المالية بعد مصادقة جمعيته العمومية بالموافقة ،وتستعمل هذه الأرباح عادة في التوسيع في نشاط البنك وتمويل استثمارات جديدة مما يعطي للبنك قوة منافسة البنوك والمؤسسات الأخرى.

–المخصصات : هي مبالغ تقتطع من مجمل الأرباح لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة، والمخصصات بطبيعتها لا تعتبر حقا من حقوق الملكية ، لأنها تعتبر تكلفة . فإذا ما أتيح توظيفها إلى حين الحاجة إليها، فإن الأرباح التي قد تتولد عنه توزع بين المساهمين والمودعين .

2– **المصادر الخارجية :**

أ – الودائع : وتشمل الودائع بمختلف أشكالها وأنواعها حيث تعتبر أهم مصادر التمويل الخارجية للبنك الإسلامي، وتنقسم إلى :

الودائع تحت الطلب : وهي حسابات دائنة يمكن الإيداع فيها أو السحب منها في أي وقت يرغب فيه أصحابه وليس لها حد أدنى أو أقصى . (سليمان ،1996 ، ص 18)

الودائع الاستثمارية : هي الأموال التي يعهد بها العميل للبنك من أجل استثمارها وتوظيفها لمدة معينة، تكون في شكل عقد مضاربة، حيث يكون العميل رب المال والبنك مضاربا، وهنا العميل يحصل على ربح ويتحمل الخسارة.

الودائع الادخارية : حسابات تفتح لتشجيع صغار المدخرين، ويحصلون على جزء من الأرباح المحققة المحتسبة على أساس الرصيد الأدنى للحساب ويمنح المدخر عادة فيها دفتر تسجل فيه كل عمليات السحب والإيداع .

ب– الصكوك الإسلامية : هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصص شائعة في ملكية أو نشاط استثماري مباح شرعا ، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية مع الالتزام بالضوابط الشرعية .

ثانيا : استخدامات البنوك الإسلامية :

1- تستخدم البنوك الإسلامية في توظيف الأموال واستثمارها أساليب وصيغ عديدة يمكن تقسيمها إلى قسمين:

صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار :

– التمويل بالمضاربة : تقوم البنوك الإسلامية بالتمويل والاستثمار في المشاريع على أساس المضاربة ويسمى البنك رب المال ،ويسمى المتعهد أو الملتزم مضاربا ،وهو الذي يقوم بالعمل في المشروع ،ولايتدخل البنك في تفاصيل العمل،وفي نهاية العمل يقسم الربح بين البنك والمتعهد بموجب الاتفاق السابق على حصة كل منهما ، وفي حالة الخسارة يتحملها البنك لوحده.

– التمويل بالمشاركة :هو تقديم البنك والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة من اجل إنشاء مشروع جديد اومساهمة في مشروع قائم ،بحيث يصبح كل واحد منها متملكا حصة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة ومستحقا لنصيبه من الربح وتقسم الخسارة على قدر حصة المشاركة في رأس المال .

2–**صيغ التمويل القائمة على أساس المديونية التمويل بالمرابحة**:عقد البنك الإسلامي لعميله نوعا معلوما من الموجودات بسعر التكلفة مضافا إليها هامش ربح متفق عليه.وتستخدم البنوك الإسلامية المرابحة لمقابلة متطلبات التمويل مثل تمويل المواد الخام،الآلات وتمويل التجارة قصيرة الأجل،ولتوضيح مبدأ المرابحة ، يتقدم العميل إلى البنك بطلب تمويل لتمويل حاجات محدودة مثل بضائع، مواد خام أو آلات أو غيرها. يقوم العميل بوضع مواصفات للسلعة التي يرغب بشرائها من حيث السعر،النوع وما شابه ذلك.عندئذ يقوم البنك الإسلامي وبعد قناعته بمدى جدوى المشروع بإعلام

العميل بمقدار الربح الذي سيأخذه البنك زيادة عن سعر السلعة.وإذا تم الاتفاق يتم توقيع عقد المرابحة بين البنك والعميل، بعدها يقوم البنك بشراء السلعة ومن ثم بيعها للعميل بالسعر الذي تم الاتفاق عليه .

–التمويل بالتأجير:تتم هذه العملية بان تملك البنوك الإسلامية عمارات أو آلات اوتجهيزات وتاجرها للعملاء مقابل اجر يتفق عليه ،وتسمى العملية إجارة،ولها شروط تقرر بالاشتراك مع المستأجر .(بركية ، 2014 ، ص 10)

التمويل بالسلم:السلم في تعريف الفقهاء هو بيع اجل بعاجل،بمعنى انه معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن وتقديمه نقدا إلى البائع،الذي يلتزم بتسليم بضاعة معينة مضبوطة بصفات محددة في اجل معلوم ،فالمؤجل هو السلعة المباعة الموصوفة في الذمة ،والعاجل هو الثمن وصيغة التمويل بالسلم يفضل استعمالها في تمويل القطاع الفلاحي.

–التمويل بالقرض الحسن:هو منح البنك أموال بدون فائدة للأفراد ،الذين هم بحاجة إلى مساعدة ،حيث تمنكهم من إعادة تأهيل أنفسهم ماديا .

–التمويل بالاستصناع:هو أن يطلب شخصا آخر صناعة شيء ما على أن تكون الموارد من عند الصائغ وذلك نضير ثمن معين . (كراسنة ، 2013 ، ص13)

الجدول رقم(1-2) : نموذج ميزانية بنك إسلامي .

الموجودات (الأصول) Assets	المطلوبات (الخصوم) liabilities
1- موجودات نقدية - نقد في الصندوق - نقد لدى البنك	1- حقوق الملكية (الموارد الذاتية) . - رأس المال المدفوع - الاحتياطات الإجبارية والاختيارية - الأرباح المحتجزة - توزيعات أرباح المساهمين
2- استثمارات سائلة - استثمارات محلية - استثمارات دولية	2- الودائع (الموارد الخارجية) - الحسابات الجارية - حسابات التوفير والادخار - حسابات الاستثمار .
3- تمويل قصير الأجل - تمويل تجاري (مرابحة)	3- موارد أخرى . - توزيعات عوائد الودائع

– تمويل رأس مال عامل – تمويل استهلاكي – المشاركات / المضاربات قصيرة الأجل – تمويل بيع السهم – القرض الحسن	– تأمينات نقدية – مخصص مخاطر الاستثمار
4– تمويل متوسط وطويل الأجل – المشاركات – مضاربات مبتكرة – البيع بالتقسيط – البيع التأجيري – المشاركات المنتهية بالتمليك – تمويل مشروعات / عقارات	4– دائنة أخرى . – حسابات وصندوق الزكاة – أوراق الدفع .
5– استثمارات رأس مالية – مساهمة في مشروعات – تأسيس شركات	5– ودائع المصارف المحلية والخارجية
7– أصول أخرى –أصول ثابتة (بعد الاستهلاك) – أرصدة مدينة متنوعة – مخزون سلعي ومتاجرة في العقارات	7–مطلوبات أخرى 8–مجموع المطلوبات . . .
مجموع الوحدات	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين .

المصدر : (محبوب ، 2012، ص 62).

الفرع الثاني : آليات التمويل في البنوك الإسلامية

التمويل الإسلامي قد يكون تمويلا استرباحيا أو تمويل تبرعيا .

استرباحيا : إن مقدم التمويل غرضه الحصول على الربح من جراء تقديمه لرأس المال الذي يملك، أي أنه يبتغي العائد الدنيوي إضافة إلى العائد الأخر إذا كانت غايته شرعية، ويبتغي فيها وجه الله عز وجل .

التمويل التبرعي : فهو ذلك التمويل الذي يكون القصد منه الحصول على الأجر والثواب وابتغاء الحياة الآخرة، ومثاله القرض الحسن والهبة .

فالتمويل الإسلامي تتنوع أساليبه وصيغه وعقوده باختلاف نوع النشاط الممول، لذلك نجد ثلاثة أشكال للتمويل الاسترباحي : المشاركات ، البيوع ، الإيجارات التهميش

1-**التمويل بالمشاركات** : مساهمة البنك في رأس المال المشروع، مما يترتب عليه أن يصبح البنك شريكا في كل ما يترتب عليه من ربح أو خسارة بالنسبة للمتفق عليه .(شطيبي ، 2020، ص208).

* المشاركة : هي أن يشترك اثنان أو أكثر بالأموال والأعمال قصد تحقيق الأرباح، ويتم التمويل بالمشاركة في أن يقوم البنك الإسلامي بتقديم حصة من إجمالي التمويل اللازم للعملية الاستثمارية على أن يقدم الشريك الآخر أو المستثمر الحصة المكملة فضلا عن قيام هذا الأخير بإدارة عملية المشاركة والإشراف عليها،وهي مشروعة لقوله الله تعالى: ﴿فإن كانوا أكثر من ذلك فإنهم شركاء﴾ سورة النساء الآية.12.

* المضاربة : هي عقد بين طرفين يشارك أحدهما بالمال والآخر بالإدارة والعمل فالمضارب لا يملك المال الذي بيده وإنما يتصرف فيه كوكيل عن صاحب رأس المال والكسب مهما قل أو كثر يقسم بينهما بالنسب المتفق عليها، وعند الخسارة يتحمل صاحب رأس المال الخسارة المالية أما المضارب فيتحمل ضياع جهده وعمله إن لم يثبت عليه التقصير، وهي مشروعة لقوله الله تعالى :﴿وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله﴾.سورة المزمل،الآية20.

* المزارعة : تعتبر المزارعة شركة بين طرفين أو أكثر يكون لدى أحدهما الأرض التي لا يستطيع زراعتها أما الآخر فيقدم العمل والجهد والخبرة والقدرة على زراعتها، ومن ثم فإن طرفي عقد المشاركة من خلال صيغة المزارعة هما صاحب الأرض الذي يساهم برأس المال الذي تمثله الأرض والمزارع الذي يساهم بعمله وخبرته، على أن يتم توزيع الناتج من عملية المزارعة بينهما .

* المساقاة : تعني أن يتفق طرفين على أن يقوم أحدهما بمهمة سقي الثمار والمزروعات للطرف الآخر، ويتم قسمة المحصول بينهما حسب الاتفاق وهي أيضا أن يدفع الرجل الشجرة لمن يخدمها وتكون غلتها بينهما .

2-**التمويل بالبيوع** : ويتخذ التمويل بالبيوع عدة أشكال أهمها : بيع المرابحة , بيع السلم ، وبيع الاستصناع.

* بيع بالمرابحة : يحدد الثمن الذي قامت عليه السلعة. قال ابن جزي في تصوير هذا البيع :" يعرف صاحب السلعة المشتري بكم اشتراها، ويأخذ منه ربحا ".

* بيع بالسلم : السلم في الاصطلاح الفقهاء هو : مبادلة الدين بالعين، أو بيع شيء مؤجل بثمن معجل ويسمي الفقهاء المشتري في هذا العقد "المسلم" والبائع "المسلم إليه"، والمبيع "المسلم فيه"،والثمن "رأس المال السلم"،

وقد تثبت مشروعية السلم بالقرآن والسنة والإجماع فمن القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ يأيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ﴾. البقرة الآية 282.

* الاستصناع : يعرف بأنه عقد يطلب بموجبه العميل من البنك تصنيع أو بناء وحدة ليست جاهزة في الوقت الحالي بمواصفات معينة ويكون على البنك الوفاء بطلب العميل وتوفير تلك الوحدة بعد تصنيعها وفقا للمواصفات التي وضعها العميل والذي يقوم بدوره بدفع الثمن على أقساط .(فلالي ، 2018، ص7).

3- أسلوب التمويل بالتأجير :

يستند هذا الأسلوب على أساس أن يقوم البنك الإسلامي بوضع الآلات والمعدات والأجهزة التي يمتلكها أو يقوم بشرائها حسب المواصفات المحددة،وقد ثبت مشروعية الإجارة لقول الله تعالى : ﴿قالت إحداهما يا أبت إستاجره إن خير من إستاجرت القوي الأمين ﴾. القصص الآية 26.

فالإجار في لغة الاقتصاد هي عبارة عن: عقد بين مالك العين وطرف ثاني يسمى : المستأجر، يقتضي بأن يمنح مالك العين حق الاستعمال ما يملكه للمستأجر لمدة معينة من الزمن مقابل مبلغ محدد من المال يدفع سنويا أو كل ثلاثة أشهر أو كل شهر أو أي مدة معينة حسب الاتفاق .(شطيبي ، 2020 ، 210).

4 – أسلوب التمويل التكافلي :

يقوم هذا الأسلوب من التمويل على أساس التبرع والإحسان أي لا يهدف إلى تحقيق العائد حيث يتضمن تقديم القروض الحسنة لأصحاب الحرف والمهن من أجل مساعدتهم على توفير الوسائل والأدوات اللازمة لإنجاز حرفهم.

والقرض الحسن هو الذي يرد إلى المقرض عند نهاية المدة المتفق عليها دون أن تدفع عليه فوائد ودون أن يكون للمقرض الحق في المشاركة في أرباح أو خسائر العملية التي استثمرت فيها قيمة القرض، إذ يقدمه المقرض عن طيب خاطر منه إلى شخص مقترض منه إلى شخص مقترض عونا له في الشدة أو دعما له، لقوله الله تعالى :﴿من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له أضعافا كثيرة والله يقبض ويبسط وإليه ترجعون﴾ سورة البقرة الآية 245. وقال أيضا : ﴿إن تقرضوا الله قرضا حسنا يضاعفه لكم ويغفر لكم والله شكور حليم ﴾سورة التغابن،الآية :17.

المبحث الثالث : الجانب النظري لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية :

يعد استخدام الأداء المالي القاسم المشترك بين الكتاب والمدراء سواء كان ضمن الدراسات التطبيقية أو النظرية في عمليات تقييم الأداء ضمن الواقع العملي سواء في البنوك التجارية والإسلامية .

المطلب الأول : ماهية التقييم المالي :

الأداء المالي هو أحد الأنواع الأساسية للأداء في البنك والذي له أهمية بالغة في تشخيص الوضعية المالية للبنك و ذلك من أجل معرفة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها، الذي يتم من خلال استخدام المؤشرات و النسب المالية بالإضافة إلى لوحة القيادة و التي تعتبر أداة فعالة في عملية تقييم الأداء الفعلي للبنك.

الفرع الأول : مفهوم وأهمية تقييم الأداء المالي

أولا : مفهوم تقييم الأداء المالي

لكي نتمكن من تعريف تقييم الأداء المالي لابد أن نقدم تعريف الأداء المالي وسوف يتم التركيز على أهمها:

يعرف محمد محمود الخطيب الأداء المالي :"على أنه المفهوم الضيق لأداء البنوك حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، و يعبر الأداء المالي عن أداء البنك حيث أنه هو الداعم الأساسي للأنشطة المختلفة التي تمارسها البنك ، و يساهم في إتاحة الموارد المالية و تزويد البنك بفرص استثمارية مختلفة".

وهو عبارة عن : " الوصف لوصفية البنك الآن وتحديد الاتجاهات التي استخدمها للوصول إليه من خلال دراسة الإيرادات ، الموجودات ، وصافي الثروة ، كما أنه يوضح الهيكل التمويلي واستخدام مؤشرات الربحية ويعكس الكفاءة التمويلية وتشغيلية للبناء ".(القالي ، 2018، ص19).

كما يعرف على أنه تشخيص الصحة المالية للبنك لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء القيمة المضافة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج و كذلك باقي القوائم المالية، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي و القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه البنك النشطة في الدراسة، و على هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للبنك و معدل نمو الأرباح.

ويعرف أيضاً بأنه مدى قدرة البنك على الاستغلال الأمثل لمواردها و مصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل و ذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة.(تواتي ،2011، ص4)

كما يعني الأداء المالي تسليط الضوء و فحص المحاور التالية من خلال عملية التحاكي:

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة؛
- مدى مساهمة معدل نمو البنك في إنجاح السياسة المالية و تحقيق فوائض من الأرباح؛
- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

من خلال ما تم عرضه من تعاريف يمكن أن نعرف الأداء المالي على أنه يعبر على قدرة البنك على تحقيق أهدافها المسطرة و ذلك من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها لمالية المتاحة بكفاءة و فعالية.

و للوقوف على مدى قدرة البنك على الاستغلال الأمثل للموارد المالية يجب تقديم الأداء المالي، و لهذا فإننا سنحاول تعريف تقييم الأداء المالي كما يلي:

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكما على إدارة الموارد البشرية و المالية المتاحة للبنك و هذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة.

كما يقصد بتقييم الأداء المالي استخدام المؤشرات المالية التي يفترض أنها تعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية أو ذلك النظام الذي يساعد الإداريين على معرفة مدى التقدم الذي تحرزه البنك في تحقيق أهدافها، و في تحديد بعض مجالات التنفيذ التي تحتاج إل عناية و اهتمام أكبر.

مما سبق ذكره من تعاريف يمكننا أن نعرف تقييم الأداء المالي على أنه عملية تقوم بقياس الأداء المالي الفعلي أو المنجز و ذلك من خلال استخدام مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية، و ذلك على مدى قدرة البنك على تحقيق أهدافها.

ثانيا :أهمية تقييم الأداء المالي

من الجدير بالذكر بان عملية تقييم الأداء للبنوك تحظى بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب مختلفة يمكن إبرازها في الأتي :

1- يبين تقييم الأداء المالي للبنوك قدرة البنك على تنفيذ الأهداف المخططة، من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها، والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز أداء البنك بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل.

2- يساعد تقييم الأداء المالي في الكشف عن التطور الذي حققه البنك في مسيرته وذلك من خلال متابعة نتائج الأداء الفعلي زمنيًا من مدة إلى أخرى، ومكانيا بالمقارنة مع البنوك المماثلة الأخرى.

3- يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للبنك ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين مركزه الاستراتيجي.(بشناق ، 2011 ، ص21).

4-تساعد عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك.

5- يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف المستويات عن أداء البنك وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني وآليات تعزيزها .

6- يوضح تقييم الأداء المالي كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للبنك.

7- يقدم تقييم الأداء إيضاحا للعاملين حول كيفية أداء مهامهم الوظيفية ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح المستهدف الذي يمكن قياسه والحكم عليه.

8- يؤدي إلى الكشف عن عناصر ذات الكفاءة ، وتحديد العناصر ذات الاحتياج من أجل النهوض بأدائها .(بن عمارة ، 2010 ، ص17)

الفرع الثاني : مراحل تقييم الأداء المالي

يمكن تقييم الأداء المالي للبنوك وذلك بإتباع المراحل التالية :

1- جمع البيانات الإحصائية والمعلومات :

تمثل هذه المرحلة في جمع كافة المعلومات والبيانات الضرورية المتعلقة بالبنك موضوع التقييم وتتمثل المصادر في الوثائق المالية المحاسبية وغير ذلك من الإحصاءات التي تنبثق من مجريات التنفيذ الفعال والتي تشمل بيانات التكاليف تتحصل عليها أثناء وبعد فترة الاستغلال حيث أنها تحدد الربح على الخسارة .

2- مرحلة قياس الأداء الفعلي :

هي المرحلة الثانية في عملية التقييم، من خلالها تتمكن البنوك من قياس نهايتها وفعاليتها والعقبة التي يمكن مواجهتها في هذه المرحلة هي المعايير والمؤشرات التي يتم اللجوء إليها فالبنوك تواجه مشكلة اختيار المعايير والمؤشرات الموافقة لطبيعة الأداء المراد قياسه .

ويتمثل قياس الأداء في العملية التي تزود مسؤولي البنوك بقيم رقمية فيما يخص أداؤها بناء على معايير الفعالية والكفاءة وهذا يعني أن عملية قياس الأداء الفعلي مرهونة باختيار المعايير والمؤشرات التي تعكس فعلا الأداء المراد تقييمه .

3- مرحلة الحكم على النتائج :

إن تقييم الأداء يتم بغرض التأكد من المواصفات والمعايير التي أخذت الإقامة عملية التقييم قد جاءت على نحو مكانة مسعى وإن التنفيذ يسير نحو النشاط وبالتالي اقتراح إجراءات مالية على البنك لمحاولة الخروج من الوضع الصعب أو القضاء على نقاط الضعف إذا كانت حالة البنك سيئة ماليا أو جيدة فتقترح إجراءات تسمح باستمرارها والتعسف أكثر وعليه فإن الحكم على نتائج التحليل يمكننا من اتخاذ إجراءات شخصية.(حجام ، 2016، ص16).

الفرع الثالث : الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي

هنالك جهات عديدة تستفيد من نتائج التحليل المالي أو تقييم الأداء المالي ،وأن هذه الجهات تمتلك مصلحة قوية من قياس وتقييم الأداء المالي التي يمكن تصنيفها إلى مجموعتين : (السنيدي ، 2015 ،ص38)

1- المستفيدين من داخل البنك:

وتتمثل في إدارة البنك والمساهمين (المستثمرين) والعاملين في البنك .

2- المستفيدين من خارج البنك:

وتتمثل في المجهزين(العملاء) ،والمقرضين ، والبنوك ، والشركات المنافسة ، ورجال الأعمال ، وشركات التأمين،ونقابات العمال ، والباحثين والدارسين، والدولة (الأجهزة الضريبية)، والمجتمع .

ويمكن استعراض أهم الفئات المستفيدة من تقييم الأداء المالي وفقا للتقسيم السابق على النحو التالي :

أ- الإدارة المالية في البنك :

يساعد تقييم الأداء المالي المدير في تحديد مواطن الضعف والقوة ، وتصحيح الأداء لغرض تحقيق الهدف الأساس وهو تعظيم قيمة المنشأة، وقد يتطلب ذلك العمل على زيادة حجم المبيعات أو رفع أسعارها أو خفض الأنواع المختلفة

من التكاليف لغرض زيادة هامش الربح، ومن جهة أخرى فإن اهتمام الإدارة بالسيولة يجعلها تتابع نتائج التحليل المالي لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها عند الاستحقاق.

ب– المستثمرون :

يهتم المستثمرون في البنك بالدرجة الأولى بسلامة استثماراتهم ومدى مناسبة عوائدها الحالية والمستقبلية للخاطر التي قد تتعرض لها ، لذا يقومون بعملية التقييم قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية للتوصل إلى معلومات، ويمكن استخدام نسب الربحية لتحقيق هذا المطلب .(سعادة ، 2019 ،ص7).

ج– الدائنون :

يهتم الدائنون بصفة عامة باستخدام التقييم للتعرف على مدى إمكانية المشروع للوفاء بالتزاماته المالية عندما يحل موعد استحقاقها.في حين يهتم الممول قصير الأجر بمؤشرات السيولة التي تعكس القدرة على دفع الفوائد وقيمة القرض أو أقساطه، فإن الممول طويل الأجل يهتم بقياس قدرة البنك على سداد التزاماتها في الأجل الطويل .

د– أسواق المال :

تعتمد أسواق المال(البورصات) على مؤشرات تقييم الأداء المالي في إنجاز معاملات بيع وشراء الأوراق المالية(الأسهم والسندات).ولذلك فقد دأبت أسواق المال في العالم على إصدار نشرات دورية تربط بين صفات البيع والشراء وبين مؤشرات تقييم الأداء المالي .

هـ– الهيئات الحكومية :

تقوم الهيئات الحكومية ممثلة في إدارة الضرائب والمصالح الأخرى,بمراقبة النشاط الاقتصادي وتحصيل الضرائب المفروضة من المؤسسات الاقتصادية ، لذلك يمكن القول أن اهتمام الهيئات الحكومية بتقييم الأداء المالي ذو دواعي رقابية وضريبية بالإضافة إلى أهداف أخرى مثل : مراقبة الأسعار ، إحصاء النشاطات.....الخ.(بوراس، 2014، ص11).

المطلب الثاني : تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

تحظى عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات مختلفة ومتعددة، وتتم هذه العملية وفق مؤشرات مالية معينة .

الفرع الأول : المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي حسب طريقة العائد والمخاطرة

تتمثل مؤشرات الأداء المستخدمة في البنوك التجارية حسب طريقة العائد والمخاطرة في :

أولا : مؤشرات العائد

يتم قياس ربحية البنك من خلال العائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول حيث يعتبر معدل العائد على حق الملكية من أكثر المقاييس أهمية لأنه يتأثر بأداء البنك فيما يتعلق بفئات العائد على أصول مؤشرات على مدى كفاءة ومقدرة البنك على تعظيم ثروة الملاك وأهم هذه المؤشرات ما يلي :

1- معدل العائد على حقوق الملكية :

ويستخدم هذا المعدل كأساس لتقييم ربحية البنك التجاري، وزادت أهميته لارتباطه بمعدلات أخرى تخص الربحية ، هي معدل العائد على الأصول والرافعة المالية (مضاعف الملكية)، ويتمثل هذا العائد في النسبة بين نتيجة الدورة الصافية(صافي الدخل)وإجمالي الأموال الخاصة، أي أن :

معدل العائد على حق الملكية= نتيجة الدورة الصافية / حق الملكية .

2- العائد على الأصول :

ويهدف هذا المؤشر إلى قياس الدخل لكل دينار من متوسط الأصول التي تم امتلاكها خلال فترة،أي أنه يفيد في معرفة العلاقة بين الربحية وجميع أصوله،ويكشف عن كفاءة البنك في توظيف أصوله لتحقيق مستوى معين من الربح.ويحسب بالعلاقة التالية :

العائد على الأصول = صافي الدخل /إجمالي الأصول.

ويرتبط العائد على حق الملكية بالعائد على الأصول من خلال معامل الرفع(مضاعف حق الملكية)حيث:

العائد على حق الملكية = العائد على الأصول* الرفع المالي .

ويقوم مضاعف الملكية بمقارنة أصول البنك التجاري بأمواله الخاصة، حيث تشير القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بالأموال الخاصة،ومن ثم فمضاعف الملكية يقيس درجة الرفع المالي للبنك،ويمثل مقياسا لكل من العائد والمخاطرة،ويؤثر هذا المضاعف على أرباح البنك وذلك لتأثيره في العائد على الأصول، ويؤثر هذا العائد على حق الملكية، وفي نفس الوقت يمثل مقياس للمخاطرة لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل أن يصل البنك إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالالتزامات وتحسب بالعلاقة التالية:

مضاعف حق الملكية = إجمالي الأصول / أجمالي الأموال الخاصة .

3- معدل هامش الربح :

يقيس هذا الهامش قدرة البنك على تحقيق الأرباح الصافية، كما يعبر عن مقدرة نفس البنك في السيطرة والتحكم في مصاريفه وتخفيض ضرائبه، وذلك بسب أن : (عبد العال،2003،ص83).

صافي الدخل= مجموع الإيرادات – (المصروفات+ الضرائب)

حيث كلما ارتفع هذا الهامش كلما كان مؤشرا على مقدرة البنك على تقليص مصاريفه، ويحسب هذا الهامش كما يلي :

هامش الربح = صافي الدخل /إجمالي الإيرادات .

ويعبر هذا الهامش عن نسبة كل دينار صافي الدخل المحقق من الإيرادات الكلية، غير أنه لتحديد نوعية المصاريف ذات التأثير الأكبر على إجمالي الإيرادات يجب دراسة النسب الأربع التالية:

- نسبة مصاريف الفوائد =مصاريف الفوائد / إجمالي الإيرادات.
- نسبة مخصصات خسائر القروض = مخصصات خسائر القروض/ إجمالي الإيرادات.
- نسبة المصاريف بدون فوائد = المصاريف بدون فوائد / إجمالي الإيرادات .
- نسبة الضريبة = الضرائب على الأرباح / إجمالي الإيرادات .

مجموع النسب الأربع السابقة وهامش الربح يساوي الواحد، وكلما انخفضت أي نسبة من هذه النسب كلما أدى ذلك إلى ارتفاع أرباح البنك .

4- منفعة الأصول :

تمثل منفعة الأصول قدرة أصول البنك التجاري على تحقيق الإيرادات، وتنقسم هذه الإيرادات إلى إيرادات من الفوائد والإيرادات المتولدة من مصادر أخرى. ويتم حسابها كما يلي : (عبد العال ، 2003 ،ص86).

منفعة الأصول = (دخل الفائدة+الدخول الأخرى بخلاف الفوائد)/إجمالي

5- معدل الرفع المالي :

يعمل لصالح البنك حينما تكون الأرباح إيجابية ، وفي نفس الوقت مقياس للمخاطر لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل أن يصل البنك إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالتزاماته.(رتيبة بركية، 2014 ،ص14)

معدل الرفع المالي = إجمالي الموجودات / إجمالي حقوق الملكية

ويمكننا تقييم الأداء في هذه الحالة بفحص عوائد كل أصل قبل الضريبة،والذي يمكننا من مقارنة العوائد المحققة للبنك مع العوائد الأخرى التي تحققها البنوك المناظرة، وقد تكون الاختلافات بسبب اختلاف آجال استحقاق الأصول .

ثانيا : مؤشرات المخاطرة :

1-مخاطر الائتمان : يرتبط هذا النوع من المخاطرة بجودة الأصول واحتمالات العجز عن السداد، تركز مقياس مخاطر الائتمان على القروض لأنها تخضع لأعلى معدلات العجز عن السداد .

2-مخاطر السيولة : وتظهر هذه المخاطر حينما لا يستطيع البنك تلبية الالتزامات الخاصة بمدفوعاته في مواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة، كما تشير مخاطر السيولة إلى كل من قدرة البنك على اقتراض الأموال وقدرة الأصول السائلة على سداد الالتزامات في مواعيد استحقاقها .

3- مخاطر معدل الفائدة : هي تتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية للتغيرات التي تطرأ على مستوى معدلات الفائدة، ويصبح الأصل أو الالتزام حساسا بالنسبة لمعدل الفائدة، إذا كان من الممكن إعادة تسعيره في فترة زمنية معينة .

4- **مخاطر التشغيل** : تعرف على أنها مجموعة من المخاطر تتعلق بالأنشطة البنكية، وأداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها البنك، لذلك فإن نجاح الرقابة على هذه المخاطر يعتمد على نظام البنك في تقديم المنتجات والخدمات .(بريم ، 2016 ، ص9)

5- **مخاطر رأس المال** : وتتمثل في احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، ويحدث هذا عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول البنك إلى مستوى أقل من القيمة السوقية لالتزامات البنك .

الجدول رقم (1-3): أدوات قياس المخاطرة في البنوك التجارية

المؤشرات	النسب
مخاطر الائتمان	مخصصات خسائر القروض /إجمالي القروض
مخاطر السيولة	(نقديات لدى البنك +لدى البنك المركزي+ccp)الأصول غير النقدية شديدة السيولة /إجمالي الودائع +المستحق للبنوك وللبنك المركزي)100
مخاطر معدل الفائدة	الأصول الحساسة للفائدة/إجمالي الأصول الخصوم الحساسة للفائدة /إجمالي الأصول
مخاطر التشغيل	إجمالي المصاريف-مصاريف اليد العاملة/عدد العمال.
مخاطر رأس مال	إجمالي حقوق الملكية /إجمالي الأصول

المصدر : (بركيبة ، 2014، ص7)

الفرع الثاني : العوامل المؤثرة في اختيار نظام سليم لتقييم الأداء في البنوك التجارية :

إن اختيار نظام سليم ومتكامل لتقييم الأداء في البنوك التجارية يتأثر بثلاث مجموعات من العوامل، منها ما هو داخلي ومنها ما هو اقتصادي وآخر تاريخي هي :

1. **العوامل الداخلية** : إذ تمارس البنوك التجارية نشاطا اقتصاديا متميزا يتمثل في تجميع الأموال من مصادرها المختلفة وذلك وفق أساليب وقواعد وأصول معينة في تجميع الأموال وتوزيعها. وتقوم هذه البنوك على قاعدة أساسية هي أن البنوك لا تمتلك تلك الأموال المودعة لديها وإنما هي مؤتمنة عليها .

ويتوقف نجاح البنك التجاري في تحقيق أغراضه وأهدافه على حسن إدارته لمصادر أمواله واستخدامها،حتى يحقق أكبر نفع في ظل الظروف السائدة التي تتسم بالمنافسة الحادة التي تميز السوق المصرفية نتيجة دخول العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية هذا السوق .

لذلك فإن اختيار نظام سليم لتقييم الأداء في البنوك التجارية يتطلب الأخذ بعين الاعتبار طبيعة العوامل الداخلية للبنك وانعكاساتها المختلفة على جوانب الأداء فيه . (سعودي ، 2018 ،ص33).

2. **العوامل التاريخية** : يقتضي توفير نظام متكامل وسليم لتقييم أداء البنوك التجارية أن يؤخذ في الاعتبار التطور التاريخي لهذه البنوك، ولتوضيح مدى التأثير الذي ألحقته تلك التطورات الحاصلة في النشاط البنكي،ويرتبط بذلك ما صدر من تشريعات وقرارات كان لها أثر ملموس على أنشطتها وأحجامها ومجالات أعمالها البنكية التي من بينها :

- مدى تطور الاقتصاد الوطني وآليات التمويل التي تعتمد عليها البنوك .
- مدى توفر سوق مالي، ومدى كفاءتها .
- مستوى المنافسة التي تسود في السوق البنوك المحلية(وجود البنوك الأجنبية من عدمه).

3.**العوامل الاقتصادية** : يتأثر أداء البنوك التجارية بمجموعة من العوامل الاقتصادية من أبرزها :

- طبيعة الجهاز البنكي ودوره في خطط التنمية الاقتصادية .
- الهيكل السائد لأسعار الفائدة المدينة والدائنة .
- تعريفة أسعار الخدمات البنكية المقررة .
- الإمكانات المتاحة لمنح الائتمان .
- الاتجاهات والأسلوب المتوقع تطبيقه في أداء البنوك التجارية خلال المرحلة المقبلة لضمان تحقيق ظروف تنافسية عادلة مع نظيراتها الأجنبية .
- تماشي النصوص التشريعية السائدة مع متطلبات المنافسة من عدمه .
- مدى انتشار الثقافة والوعي والعادة المصرفية بين أفراد المجتمع .

الفرع الثالث : المجالات العامة لعملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية:

يمكن التمييز بين ثلاث مجالات أساسية لعملية تقييم الأداء، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

1. مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها :

بعد وضع الخطة من طرف البنك يستلزم الأمر متابعة ما تم تحقيقه من أهداف وفقا للمواعيد المحددة،أي مقارنة النتائج الفعلية بالأهداف المخططة، ولا بد من مراقبة تنفيذ الأهداف خلال فترات زمنية متقاربة لتدارك أي اختلال في الوقت المناسب .

2. تقييم نتائج الأعمال بالنسبة لما كان مستهدفا منها :

ويعني ذلك تقييم النتائج المترتبة على التنفيذ للتأكد من أن التطورات والتأثيرات الاقتصادية التي حدثت نتيجة تنفيذ الخطة في حدود ما هو مستهدف منها وكذا اكتشاف نقاط الضعف ومواجهتها .

3. الرقابة على كافة الأفراد :

ويعني ذلك التأكد من قيام البنك بمختلف أوجه نشاطه وتنفيذ أهدافه بأعلى درجة من الكفاية، والرقابة على كفاية الأداء لها أهمية بالغة في البنك نظرا لضرورة تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة .(بن خروف، 2009، ص75).

المطلب الثالث : تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية

تعد عملية تقييم الأداء وسيلة مهمة لتشخيص نقاط الضعف والقوة في أداء أنشطة البنوك الإسلامية،ومن ثم توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ التدابير التصحيحية، التي تكفل بقاء البنك الإسلامي في سوق المنافسة .

الفرع الأول : المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي حسب طريقة العائد والمخاطرة

2- مؤشرات المخاطرة :

تتمثل مؤشرات المخاطرة في :

* **مخاطر الائتمان :**

تكون مخاطر الائتمان في صورة مخاطر تسوية أو مدفوعات تنشأ عندما يكون على أحد أطراف الصفقة أن يدفع نقودا (مثلا في حالة عقد السلم أو الاستصناع)،أو أن عليه أن يسلم أصولا(مثلا في بيع المرابحة) قبل أن يتسلم ما يقابلها من أصول أو نقود، مما يعرض البنك لخسارة محتملة. وتأتي مخاطر الائتمان في حالة صيغ المشاركة في الأرباح (مثل المضاربة والمشاركة) في صورة عدم قيام الشريك بسداد نصيب البنك عند حلول الأجل.(لمصادفة ، طمبو ، 2019 ، ص 25).

* **مخاطر السيولة :**

وهي عدم قدرة البنك الإسلامي على الوفاء بالتزاماته مما يعرضه غلى خسائر محتملة.فالبنوك الإسلامية لا تقدم الأموال قروضا لآجال محددة بل نقوم بتمويل مشاريع حقيقية يصعب في معظم الأحيان انضباط مواعيد تصفيتها وتحصيل نتاجها مهما كانت تنبؤات دراسات الجدوى وبرامج التنفيذ ويترتب على ذلك صعوبة إيجاد السيولة اللازمة في الوقت المناسب لرد الودائع. وإن كان من الناحية العملية تشكو البنوك الإسلامية من زيادة السيولة لديها أكثر من قدرتها الاستيعابية، إلا أن ذلك لا يصح أن يدفعها إلى المخاطرة غير المحسوبة في استثمارات طويلة الأجل.إذ أن أي ظرف طارئ عام(سياسي أو اقتصادي) أو خاص (كعدم توزيع أرباح مجزية على المودعين) كفيل بتغيير حالة البنك الإسلامي .(خضراوي ، 2009 ، ص 92).

*** مخاطر التشغيل :**

يمكن أن تكون هنالك مخاطر تشغيلية حادة في هذه البنوك مثل مخاطر العاملين ، وتنشأ مخاطر التشغيل هنا عندما مخاطر التشغيل هنا عندما لا يتوفر البنك الإسلامي الموارد البشرية الكافية والمدربة تدريبا كافيا للقيام بالعمليات المالية الإسلامية .

ومع الاختلاف في طبيعة أعمال البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك، فربما لا تناسبها برامج الحاسب الآلي المتوفرة في السواق والتي تستخدمها البنوك التقليدية ، وهذه المسألة مخاطر تطوير واستخدام تقنية المعلومات في البنوك الإسلامية . (لقليطي ، الغربي ، ص 10)

*** المخاطر القانونية :**

بما أن هناك اختلاف في طبيعة العقود المالية الإسلامية ، فإن هناك مخاطر تواجه البنوك الإسلامية في جانب توثيق هذه العقود وتنفيذها . وكذلك بما أنه لا تتوفر صور نمطية موحدة لعقود الأدوات المالية المتعددة ، فقد طورت البنوك الإسلامية هذه العقود وفق فهمها للتعاليم الشرعية والقوانين المحلية ، ووفق احتياجاتها الراهنة.

ثم إن عدم وجود العقود الثابتة الموحدة إضافة إلى عدم توفر النظم القانونية التي تقرر في القضايا المرتبطة بتنفيذ العقود من طرف الجانب الآخر، تزيد من المخاطر القانونية ذات الصلة بالاتفاقيات التعاقدية الإسلامية.

*** مخاطر السحب :**

يقوم نظام العائد المتغير على ودائع الادخار والاستثمار إلى حالة عدم التأكد من القيمة الحقيقية للودائع. فالمحافظة على قيمة الأصول بمعنى تخفيض مخاطر الخسارة جراء معدل العائد المنخفض ربما يكون العامل المهم في قرارات العملاء الخاصة بسحبهم أرصدة ودائعهم .

من وجهة نظر البنك ، فإن ذلك يؤدي إلى مخاطر السحب التي يكون ورائها معدل العائد المنخفض مقارنا بالمؤسسات المالية الأخرى .

*** مخاطر الثقة :**

كما قد يؤدي معدل العائد المنخفض للبنك الإسلامي مقارنا بمتوسط العائد في السوق المصرفية، قد يؤدي إلى مخاطر الثقة ، حيث ربما يظن المودعين والمستثمرون أن مرد العائد المنخفض هو التقصير من جانب البنك الإسلامي .

وقد تحدث مخاطر الثقة بأن تخرق البنوك الإسلامية العقود التي بينها وبين المتعاملين معها . (لقليطي ، الغربي ، ص11)

.

2- مؤشرات العائد :

نفس المؤشرات التي ذكرت سابقا في البنوك التجارية حيث لا توجد اختلاف في كيفية حسابها .

الفرع الثاني : العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي في تقييم البنوك الإسلامية:

يتأثر الأداء البنكي بعدة عوامل منها ما هو داخلي(التنظيمية) ومنها ما هو خارجي (العوامل البيئية) وفيما يأتي أهم هذه العوامل : .(عطار ، 2013 ، 6)

1- العوامل التنظيمية : يقصد بالعوامل الداخلية والخاصة بالبنك ذاته حجم الأعمال والأنشطة في البنك والتكنولوجيا المستخدمة وكفاءة الإدارة .

* **حجم الأعمال** : إن حجم الموارد التي يمتلكها البنك وطبيعة تراكيبها وحركتها تمثل عوامل هامة وذات تأثير كبير في تحديد كفاءة وإنتاجية الأنشطة البنكية ، فكلما زاد حجم هذه الموارد وانخفضت التكاليف الإجمالية لها، وقلت كمية المسحوبات منها ، ساعد ذلك على رفع الطاقة التشغيلية المتاحة في البنك ،الأمر الذي يساهم في تحسين البنك وربحيته .

* **التكنولوجيا المستخدمة** : وهي الأساليب المستخدمة في إنجاز العمل البنكي ودرجة الأتمتة في ها العمل، فكلما ازداد استخدام التكنولوجيا وارتفعت درجة الأتمتة في العمل البنكي كلما أدى ذلك إلى رفع جودة الخدمات البنكية وتخفيض التكلفة وزيادة الربحية .(عطار ، 2013 ، 6)

* **الكفاءة الإدارية** : أي كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات ومدى قدرتها على تحقيق الانسجام في العلاقات داخل البنك وتطوير عمليات التعاون والعمل الجماعي، ومدى قدرتها على دفع فريق العمل للتعامل مع الأطراف الخارجية بأسلوب يعكس الجودة في الخدمات البنكية و سمعة حسنة في البنك .

2- العوامل البيئية : وهي العوامل الخارجية التي تؤثر في الأداء البنكي وتقسم إلى :

* **البيئة القانونية والسياسية** : أي الظروف السياسية للبلد الذي يقيم فيه البنك والقوانين المنظمة للعمل للبنكي في هذا البلد .

* **البيئة الاقتصادية** : وتشمل طبيعة العمل الاقتصادي والموارد المتاحة في البلد، وكذلك المناخ الاستثماري والفرص الاستثمارية المتوفرة .

* **البيئة الاجتماعية** : وهي العادات والتقاليد والمعتقدات التي يؤمن بها الأفراد ، ومستوى الوعي والثقافة التي تؤثر في قرارات الأفراد الخاصة بالتعامل مع طبيعة الأنشطة البنكية والخدمات التي تقدمها للبنوك.

الفرع الثالث : مجالات تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية

تشمل عمليات تقييم الأداء في البنوك المجالات الآتية: (بشناق ، 2011 ،ص 30)

أ-تقييم أداء البنك كوسيط مالي:ويشمل هذا المجال تقييم نشاط البنك وكفاءته في تجميع الموارد واستخداماتها،أي انه يتضمن ما يأتي :

*-تقييم كفاءة البنك في تجميع الأموال :

ويتم تقييم أداء البنك في هذا المجال من خلال المعايير التالية:

-مدى قيام البنك بدعم موارده الذاتية خلال فترة محل التقييم

-مدى مساهمة البنك في تجميع الودائع التي تشكل أهم الموارد .

-مدى مساهمة البنك في تجميع مدخرات الأفراد.

-مدى نشاط البنك في نشر الوعي الادخاري واجتذاب عملاء جدد مع المحافظة على المدخرين الحاليين وعلى مدى الانتظام في الادخار.

*-تقييم كفاءة البنك في استخدام الأموال :ويتم الحكم على كفاءة البنك في هذا المجال من خلال المعايير الآتية:

-مدى التغير في البنود التي تمثل استخدامات وتوظيف الأموال في البنك.

-نسبة كل نوع من الأنشطة البنكية إلى مجموع أنشطة البنك.

-مدى كفاءة البنك في تحقيق أهدافه الأساسية وهي :

-تحقيق أكبر عائد ممكن.

-المحافظة على السيولة وسلامة المركز المالي للبنك.

-تخفيض حجم المخاطر في أدنى حد ممكن.

ب-تقييم أداء البنك من حيث الرقابة على العاملين ومراجعة الأعمال:

إن طبيعة العمل البنكي تقتضي السرعة في العمليات ،الأمر الذي يتطلب تفويض السلطة للمستويات الدنيا من العاملين مع ملاحظة بأن هذه السلطة تكون عادة مضبوطة إلى مدى معين من كلا بحدود القسم أو الدائرة التي يعمل فيها ،لذا تعتبر الرقابة خط دفاع أساسي تستخدمه إدارة البنك في توجيه العاملين بالإتجاه الذي يحقق السياسات البنكية التي تتبناها ، لذا تلجأ الإدارة إلى إتباع العديد من الإجراءات الوقائية للوقوف دون وقوع جرائم الاختلاس أو التقصير ،وتعمل على استخدام سياسات فاعلة في إدارة الموارد البشرية تتمثل في الاعتناء بعملية الاختيار والتعيين. (بشناق ، 2011 ،ص31).

خلاصة الفصل :

من خلال استعراض مختلف المفاهيم حول عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والإسلامية تبين أن تقييم الأداء المالي له أهمية كبيرة في كل المجتمعات والنظم الاقتصادية ، لأن الاعتماد على قياس وتقييم الأداء من قبل البنوك التجارية والإسلامية يتيح لها إمكانية تحديد أخطاء وانحرافات وكذلك تحديد أسبابها والبحث عن طريقة أو كيفية لمعالجتها بإضافة إلى رسم السياسات مناسبة لرفعه وتحليل مستوى الأداء ، لأن الأداء المالي أسلوب في غاية الأهمية ويتصف بدقة كبيرة عند استخدامه في التقييم ولأنه أيضا يمكن من تحديد نقاط القوة والضعف وفعالية تحقيق الأهداف التي تسعى لها البنوك .

الفصل التطبيقي

دراسة حالة البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار

تمهيد :

كان لنا في الفصل الأول نظرة عامة حول البنوك التجارية والإسلامية وكيفية تقييم الأداء المالي لكلا البنكين وفق مؤشري : العائد والمخاطرة . كما دعمنا بحثنا بدراسات سابقة . سنحاول في هذا الفصل تقييم أداء كل من البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار وذلك من خلال حساب مؤشرات العائد والمخاطرة ، والمقارنة بينهما من حيث الطريقة والنتائج بالاعتماد على التقارير السنوية لكليهما .

ولإلمام أكثر بالدراسة قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : نقدم فيه الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة والتي تساعدنا في التحليل وتفسير النتائج .

المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج والبرهان على مدى صحة الفرضيات أو نفيها .

المبحث الأول :الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة :

من أجل تقييم الأداء المالي لكل من البنك التجاري الأردني البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار تم اتخاذ مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية ، والتي تساعد كل من البنكين في تحديد المستوى المالي لكليهما وكذلك تحديد نقاط القوة والضعف .

المطلب الأول : عينة الدراسة و حدودها الزمنية والمكانية

تم اختيار عينة الدراسة بما يتماشى مع طبيعة الموضوع، وبما أن الموضوع يتعلق بتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتجارية باستخدام طريقة العائد والمخاطرة، فكانت عينة الدراسة مكونة من فئتين: عينة البنوك التجارية والمتمثلة في بنك التجاري الأردني وأما الفئة الثانية فتمثلت في البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار .

والسبب الراجع للاعتماد على هذين البنكين فقط كعينة لدراستنا هو توفر كامل البيانات اللازمة عن البنكين سواء تجاري أو الإسلامي خلال فترة الدراسة .

الفرع الأول: عينة الدراسة

أولا :لمحة عن البنك التجاري الأردني

1- نشأة البنك :

تأسس البنك التجاري الأردني سنة 1977 تحت اسم بنك الأردن والخليج.خلال سنة 2004 تمت إعادة هيكلة البنك إداريا ماليا وتم تغييره اسمه ليصبح البنك التجاري الأردني بحلة جديدة وتطوير جذري.تم تأسيس شبكة فروع كبيرة تبلغ حاليا 35 فرعا في المملكة الأردنية الهاشمية.يبلغ رأس المال المدفوع 120مليون دينار وحقوق الملكية 149540601دينار .

يوفر البنك خدمات بنكية شاملة ومتكاملة في مجالات العمل البنكي بوجهيه التجاري والاستثماري لقطاعات الشركات والتجزئة والمستثمرين حيث يتم تقديم المشورة والحلول الاستثمارية لهم بمهنية عالية وأسعار منافسة مع تدعيم الخدمات بتقنيات متطورة وشبكات توزيع فعالة بالإضافة إلى التزام من البنك ببذل أفضل جهد ممكن لتحقيق العوائد المناسبة لشركائه من المتعاملين معه وحفظ حقوق المساهمين والعاملين فيه .

منذ انطلاقته في سنة 2004 حرص البنك الأردني على ممارسة دوره الاجتماعي بشكل فعال حيث يساهم في العديد من مبادرات المسؤولية المجتمعية وتقديم الدعم المادي والعيني للعديد من الأنشطة في مختلف المجالات.كما ويقوم البنك برعاية العديد من المؤتمرات و الندوات و الفعاليات الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية والرياضية، بالإضافة إلى التعاون

مع العديد من المؤسسات التعليمية والاجتماعية.(الموقع الرسمي للبنك التجاري الأردني http// :www.jordincommercialbank.com تم الإطلاع عليه يوم 2021/06/02على الساعة 21:00)

2-أهداف البنك التجاري الأردني :

تتمثل أهداف البنك التجاري الأردني فيما يلي : (الموقع الرسمي للبنك التجاري الأردني ، http// :www.jordincommercialbank.com تم الاطلاع عليه يوم 2021/06/02 على الساعة 21:15)

- توفير الخدمات البنكية الشاملة والمتكاملة في قطاعات الشركات والتجزئة والمستثمرين بجودة عالية وأسعار منافسة وبما يلبي احتياجات العملاء المالية المختلفة مع تدعيم هذه الخدمات بحلول مصرفية مناسبة وتقنيات متطورة وشبكات توزيع فعالة ملتزمين بتحقيق العوائد لشركائنا من المتعاملين مع البنك وكذلك المساهمين والعاملين فيه.

3-الهيكل التنظيمي للبنك التجاري الأِردني:

يمكن عرض إجراء الهيكل التنظيمي للبنك بالشكل التالي :

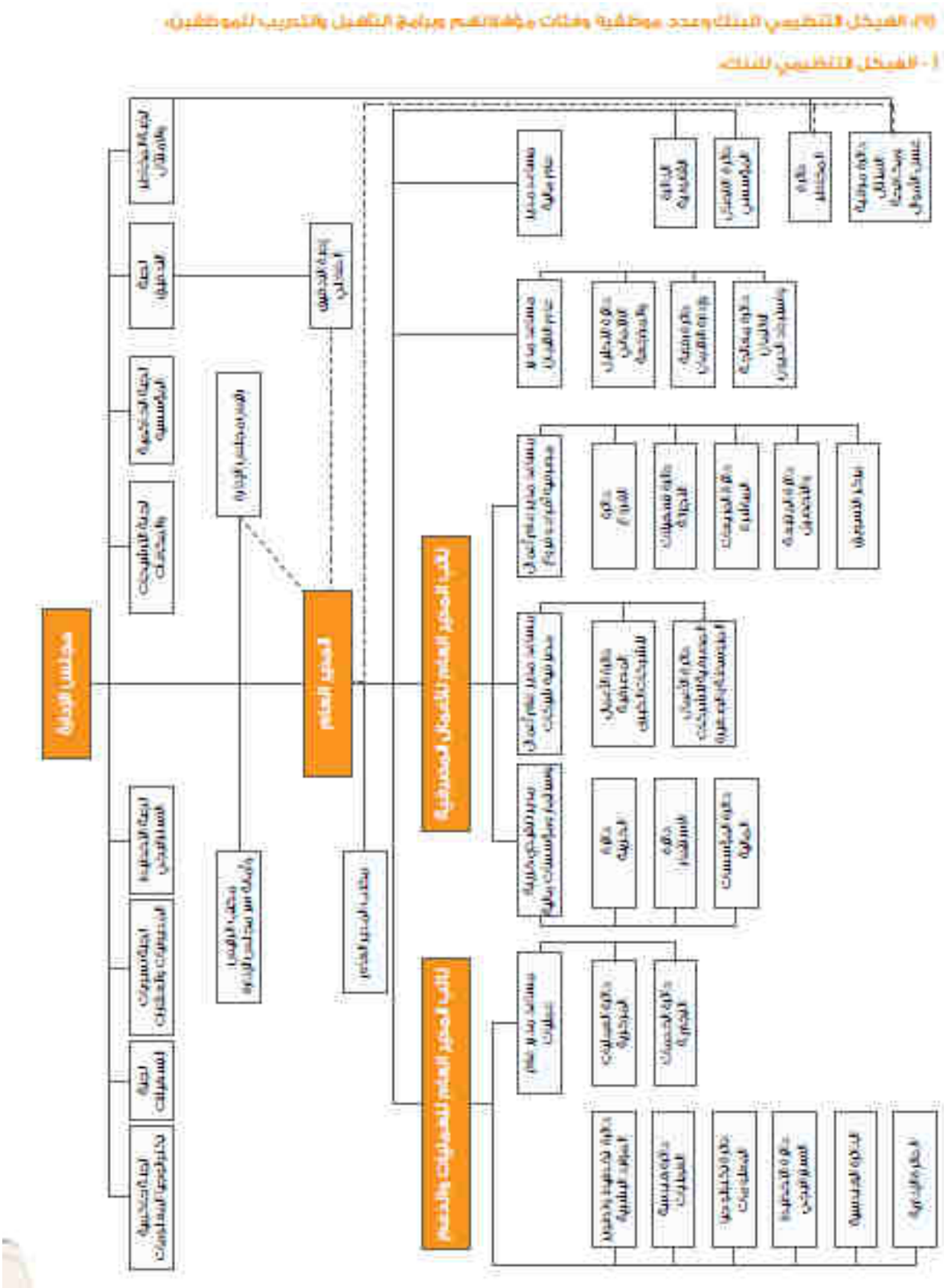

ثانيا: لمحة عن البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار

1-نشأة البنك:

تأسس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار ،(كشركة مساهمة عامة محدودة)سنة 1978لممارسة الأعمال التمويلية والمصرفية والاستثمارية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء ،بموجب القانون الخاص بالبنك الإسلامي الأردني رقم(13)لسنة1978م،وتم إلغاء القانون المذكور ،واستيعض عنه بفصل خاص بالبنوك الإسلامية ضمن قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000م وأصبح ساري المفعول اعتبارا من تاريخ 2000/8/2م باشر الفرع الأول للبنك عمله في 1979/9/22م برأسمال مدفوع لم يتجاوز المليوني دينار من رأس ماله المصرح به البالغ أربعة ملايين دينار،ويبلغ رأسمال البنك (200)مئتين مليون دينار أردني .كما قام البنك بتغيير شعاره وإطلاق هويته المؤسسية الجديدة في إطار انضمامه لباقي البنوك التابعة لمجموعة البركة المصرفية في رفع هذا الشعار وذلك في الأول من شهر تموز لعام 2010م.

ويقدم البنك خدماته المصرفية والاستثمارية والتمويلية من خلال فروعه البالغة (83فرعاو25 مكتب)والمنتشرة في جميع أنحاء المملكة،إضافة إلى مكتب البوندد.كما يقدم خدمات الصراف الآلي والتي يبلغ عددها في الفروع والمرافق العامة في جميع أنحاء الأردن(272)جهازا.ويعمل في البنك الإسلامي حوالي (2434)موظفا وموظفة يتصفون بالخبرة والدراية الكافية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية ،كما بلغ عدد حسابات العملاء العاملة في البنك حوالي (1080)ألف حساب،واستطاع البنك أن ينمو نموا متصلا وسريعا ،وأن يرسخ مكانته في الكوكبة الأمامية للبنوك الأردنية ،إذ استطاع تقديم خدمات مصرفية واستثمارية للمتعاملين وفق الضوابط الشرعية التي تنتهج نهجا متميزا في الاقتصاد الإسلامي ،وتتبنى رؤية مختلفة عن الرؤى التقليدية لوظيفة المال.(http// : www .jordenislamicbank.com)

2-أهداف البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار

تتمثل أهداف البنك الإسلامي الأردني فيما يلي: (الموقع الرسمي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، http// :www.jordinislamicbank.com ،تم الاطلاع عليه يوم 2021/06/03 على الساعة 13:00)

* الالتزام بترسيخ قيم المنهج الإسلامي بالتعامل مع الجميع وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية خدمة لمصلحة المجتمع العامة .

* تحقيق معدل عائد مرض على رأس المال دون المساس بالملاءة المالية ، وتحقيق معدل عائد مقبول على حقوق الملكية .

*الحرص على تحقيق التوازن بين مصالح ذوي العلاقة من مساهمين ومستثمرين ومتمولين وموظفين.

* توفير رأس مال كاف للتوسع في منح التمويلات والاستثمارات الكبيرة وبما ينسجم وتعليمات البنك المركزي ، وكذلك مواجهة أية مخاطر بنكية .

*السعي إلى كل جديد في مجال الصناعة المصرفية والتكنولوجية ،والتطلع لبلوغ ثقة الجميع في خدماتنا المميزة التي تتماشى مع المتغيرات ضمن إطار التزامنا بمنهجنا الإسلامي.

* تحقيق معدل عائد مرض على رأس المال دون المساس بالملاءة المالية ، وتحقيق معدل عائد مقبول على حقوق الملكية .

* الوصول برأس المال إلى الحد المطلوب حسب متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية وتوجهات الجهة الرقابية .

* كما يقوم البنك بإدارة مخاطره البنكية من خلال إتباع إجراءات شاملة للمخاطرة المتنوعة

3-الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار

يمكن عرض إجراء الهيكل التنظيمي بالشكل التالي:

– الفرع الثاني : الحدود الزمنية والمكانية

امتدت فترة الدراسة من سنة(2013-2019) أما الحدود المكانية فقد إخترنا أجزاء الدراسة على البنوك الأردنية سواء الإسلامية أو التجارية نظرا لتوفر التقارير المالية اللازمة .

المطلب الثاني :عرض وأدوات وطرق قياس متغيرات الدراسة

الفرع الأول: عرض متغيرات الدراسة

اعتمدت الدراسة في تقييم ومقارنة أداء كل من البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار على مجموعة من المؤشرات المالية التي تم حصرها منذ البداية مؤشرات العائد والمتمثلة في (العائد على حقوق الملكية،العائد على الأصول، معدل هامش الربح،معدل منفعة الأصول ،معدل الرفع المالي)ومؤشرات المخاطرة والمتمثلة في (مخاطر السيولة ،ومخاطر الائتمان ، ومخاطر السوق ، ومخاطر الدخل ، مخاطر التشغيل).

الفرع الثاني: أدوات وطرق جمع البيانات

تم جمع كل البيانات اللازمة لإجراء هذه الدراسة بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك سواء كانت أو إسلامية المحملة من موقعها الإلكتروني لكل فترة الدراسة إضافة إلى الاعتماد على برنامج الإكسال لحساب المؤشرات واستخراج الأشكال البيانية المرافقة لكل مؤشر.

الفرع الثالث :طرق قياس متغيرات الدراسة

يمكن قياس متغيرات الدراسة كما يلي :

مؤشرات العائد في كلا البنكين :

يمكن توضيح كيفية قياس العائد وفق المؤشرات التالية الموضحة في الجدول أدناه :

الجدول رقم (2-1) : مؤشرات العائد المستخدمة في البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار والبنك التجاري الأردني .

المؤشرات	طريقة حسابه
العائد على حقوق الملكية ROE	النتيجة الصافية / إجمالي حقوق الملكية
العائد على الأصول ROA	النتيجة الصافية / إجمالي الموجودات
معدل هامش الربح PMR	النتيجة الصافية / إجمالي الدخل

معدل منفعة الأصول	إجمالي الدخل / إجمالي الموجودات
معدل الرفع المالي	إجمالي الموجودات /إجمالي حقوق الملكية

المصدر : من إعداد الطالبتين .

2- مؤشرات المخاطرة :

من خلال هذا الجدول سوف نتعرف على المخاطر التي يتعرض لها البنك التجاري والإسلامي :

جدول رقم (2-2) : مؤشرات المخاطرة المستخدمة في البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار والبنك التجاري الأردني .

	البنوك الإسلامية	البنوك التجارية
مخاطر السيولة	القروض الحسنة الصافي/حسابات البنوك والمؤسسات المصرفية +حسابات العملاء	تسهيلات ائتمانية مباشرة/ ودائع عملاء + ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
مخاطر رأس المال	نسبة رأس المال %	نسبة رأس المال %
مخاطر التشغيل	نفقات الموظفين / عدد الموظفين	نفقات الموظفين / عدد الموظفين
المخاطر الائتمانية	مخصص تدني القروض الحسنة / القروض الحسنة الصافية	مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة / صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
مخاطر السوق	الفوائد المدينة / الفوائد الدائنة	تغيرات سعر العائد

المصدر: من إعداد الطالبتين .

المبحث الثاني : عرض النتائج

بعد أن تم في المبحث الأول عرض الطرق المتبعة والأدوات المستخدمة في الدراسة التطبيقية سنقوم في هذا المبحث بانتهاج هذه الطريقة وتوظيف الأدوات وعرض النتائج وما تم التوصل إليه من نتائج ومحاولة تحليلها وتفسيرها وقياسها لاختبار ما قدمنا من فرضيات لهذه الدراسة

المطلب الأول : تقييم أداء البنوك التجارية والإسلامية وفق مؤشرات العائد

1) معدل العائد على حقوق الملكية ROE:

جدول رقم(2-3) : تغيرات مؤشر العائد على حقوق الملكية للبنكين التجاري والإسلامي الأردني للفترة الممتدة من2013- 2019.

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
البنك التجاري الأردني	%2.8	1.11%	1.05%	6.39%	2.53%	3.7%	3.9%
البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	17.6%	1.2%	1.28%	1.31%	1.28%	12.6%	1.22%

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنكين للفترة الممتدة من[من 2013-2019].

شكل رقم (2-1) : تغيرات معدل العائد على حقوق الملكية للبنكين التجاري والإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار خلال الفترة 2013-2019.

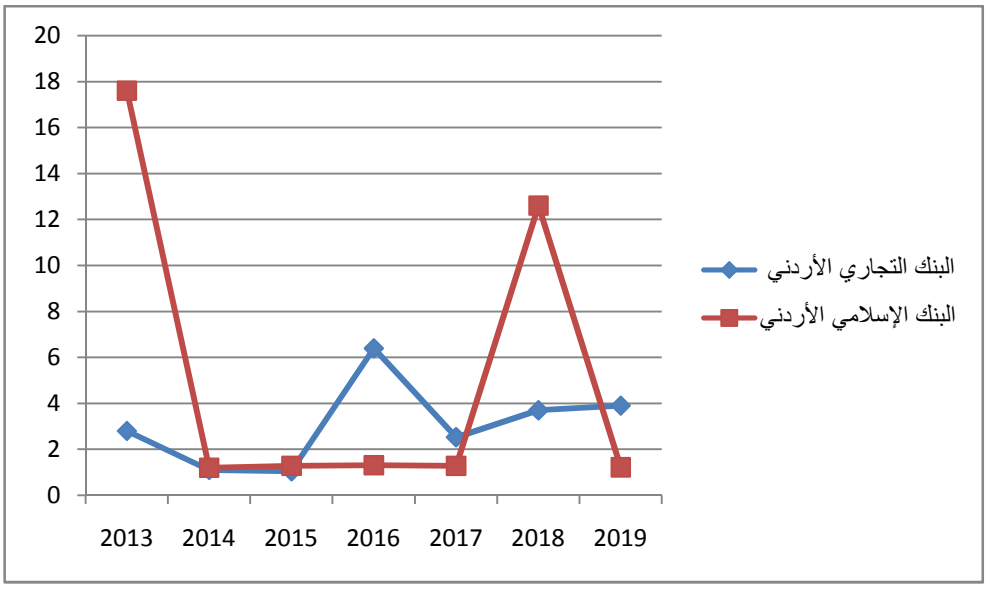

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم(2-3) وبرنامج Exel2007.

- عرفت نسبة هذا المؤشر تذبذبا طفيفا خلال فترة الدراسة 2013-2019 ، وهذا بالنسبة للبنك التجاري الأردني فقد سجل هذا المؤشر أدنى قيمة له في العام 2015 قدرت ب 1.05% ويعود سبب هذا التراجع إلى الانخفاض في حجم الودائع وفي المقابل سجل أعلى قيمة له في العام 2016 والتي قدرت ب 6.39% ويعود سبب هذا الارتفاع إلى الزيادة الملحوظة من جهة في صافي الأرباح وهذا مؤشر جيد والعكس بالعكس .

- عرفت نسبة هذا المؤشر تذبذبا كبيرا خلال فترة الدراسة 2013-2019 ،وهذا بالنسبة للبنك الإسلامي الأردني فقد سجل هذا المؤشر أعلى قيمة له في العام2013 قدرت ب17.6% ويعود سبب هذا الارتفاع إلى الزيادة في العائد البنكي لينخفض بعدها بنسبة كبيرة جدا وتبقى ثابتة تقريبا في الفترة 2014-2017 ليرتفع مجددا في سنة 2018 بنسبة قدرت ب 12.6% وذلك لارتفاع في النتيجة الصافية لتلك السنة لكن بعدها انخفض معدل العائد على حقوق الملكية للبنك الإسلامي لسنة 2019 ليصل إلى نسبة 1.22 % نتيجة تراكم الخسائر في النتيجة المحققة وبالتالي انخفاض الأداء المالي للبنك .

- انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية في البنك التجاري الأردني نتيجة تراكم الخسائر في النتيجة الصافية .

2) **العائد على الأصول :**

الجدول رقم (2-4): تغيرات مؤشر العائد على الأصول للبنكين التجاري والإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار خلال الفترة الممتدة 2013-2019.

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
البنك التجاري الأردني	0.3%	1.11%	1.05%	0.73%	0.27%	3.75%	3.81%
البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	1.37%	1.26%	1.28%	1.31%	1.28%	1.19%	1.22%

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنكين للفترة الممتدة من 2013-2019.

الشكل رقم (2-2) : يمثل تطور نسبة العائد على الأصول .

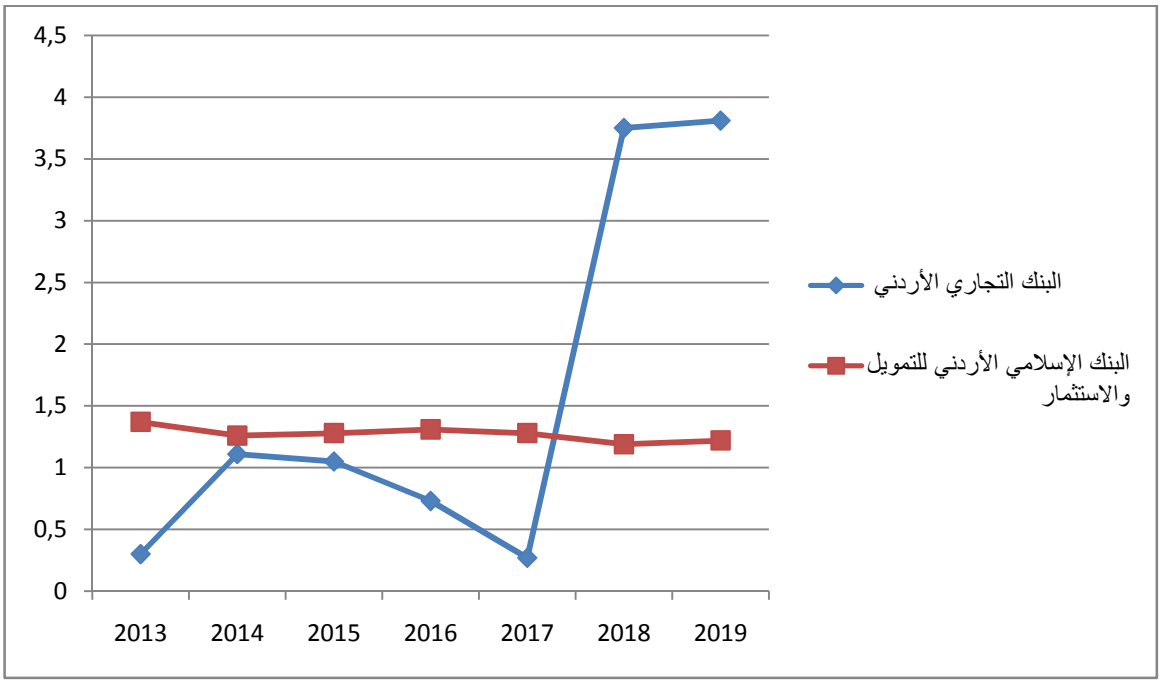

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول(2-4) وبرنامج ال Exel

-نلاحظ أن البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار يسجل ارتفاعا في نسبة العائد على الأصول للفترة الممتدة من 2013-2019 مقارنة بالبنك التجاري الأردني ، وذلك يعود إلى ارتفاع النتيجة الصافية مقارنة بالأصول أي ارتفاع

مردودية الأصول وهذا يدل على مدى مساهمة الأصول (الودائع) في تشكيل النتيجة الصافية ولكن بعد سنة 2017 ارتفع هذا المؤشر بالنسبة للبنك التجاري الأردني مقارنة بالبنك الإسلامي ما يدل على ارتفاع الأداء المالي للبنك التجاري نتيجة للارتفاع المحسوس في النتيجة الصافية والعكس بالنسبة للبنك الإسلامي والذي انخفض الأداء المالي له ولكن بنسبة قليلة جدا مقارنة بالسنوات الماضية .

3) مؤشر هامش الربح PMR :

الجدول رقم (2-5) : تغيرات مؤشر هامش الربح للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار والتجاري الأردني

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
البنك التجاري الأردني	8.9%	26.12%	24.61%	18.78%	7.86%	12.31%	12.47%
البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	38.83%	39%	36.22%	36.11%	36.8%	33.87%	32.83%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على التقارير السنوية للبنكين للفترة الممتدة من 2013-2019.

الشكل رقم (2-3) : تغيرات مؤشر الربح للبنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار.

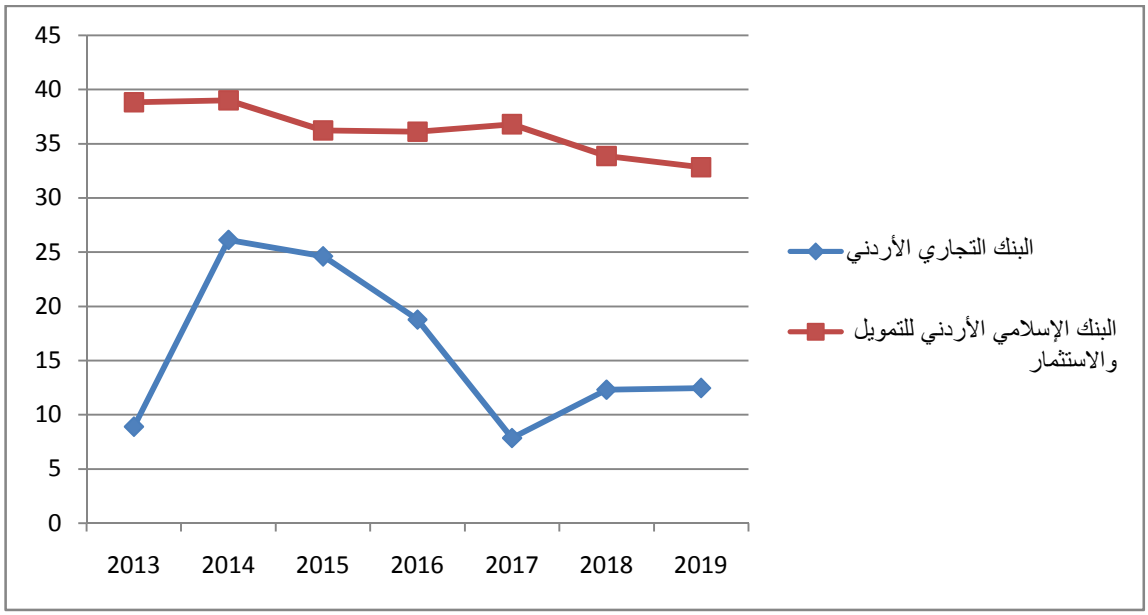

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول(2-5) وبرنامج ال Exel

اعتمادا على الجدول رقم (2-5) الموضح في الشكل (2-3) يمكن القول أن مؤشر هامش الربح في سنة 2014 قدر ب26,12% في البنك التجاري الأردني أما بالنسبة للبنك الإسلامي فقدرت النسبة 39% ، وهي أكبر نسبة عرفها المؤشر في كلا البنكين خلال سنوات الدراسة . أما في سنة 2017 بلغت أدنى قيمة للبنك التجاري الأردني والتي قدرت ب 7,86% في حين أن البنك الإسلامي قدر هامش الربح فيه ب 36,8% . أما في سنة 2018 و 2019 فقد شهد البنك التجاري الأردني ارتفاعا ملحوظا في قيمة المؤشر مقارنة بالبنك الإسلامي الذي عرف انخفاضا في هامش الربح خلال سنتي 2018و 2019 حيث قدرت النسبة ب 33,87% و32,83% على التوالي .

- ويعود سبب الارتفاع في هامش الربح إلى انخفاض التكاليف بما فيها المصاريف والضرائب . أما الانخفاض في هامش الربح يكون سببه عدد الوكالات وبالتالي قلة النشاط .

4)مؤشر منفعة الأصول :

الجدول رقم (2-6): مؤشر منفعة الأصول في البنك الإسلامي الأردني والبنك التجاري الأردني .

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
البنك التجاري الأردني	3.3%	4.27%	4.3%	3.92%	3.48%	3.01%	3.07%
البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	3.53%	3.25%	3.53%	3.64%	3.48%	3.53%	3.71%

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير السنوية للبنكين للفترة الممتدة من 2013-2019.

الشكل رقم (2- 4) : يمثل تغيرات مؤشر منفعة الأصول في كلا البنكين .

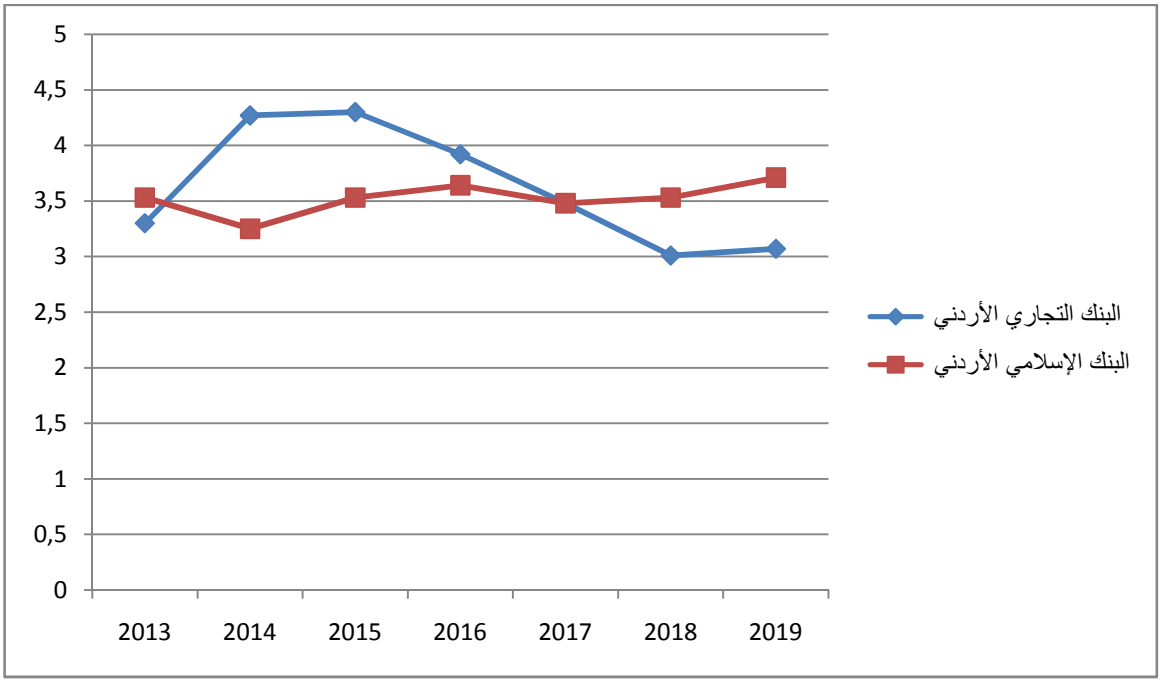

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (2-6) وبرنامج ال Exel .

تبين من خلال الجدول رقم (2-6) الذي وضح في الشكل (2-4) أن منفعة الأصول بالبنك التجاري الأردني عرفت تذبذبا طفيفا خلال فترة الدراسة حيث سجل سنة 2013 نسبة قدرت ب 3.3% ثم ارتفعت في سنة 2015 بنسبة قدرت 4.3% وهي أعلى نسبة سجلها البنك التجاري الأردني ، لتنخفض النسبة من جديد خلال السنوات الأخيرة من الدراسة 2016 و 2017و 2018و 2019 حيث سجل البنك سنة 2018 أدنى قيمة له قدرت ب 3.01% . أما بالنسبة للبنك الإسلامي الأردني فقد سجل قيما شبه مستقرة خلال فترة الدراسة حيث سجل في سنة 2013 نسبة قدرت ب 3.53% ثم انخفضت في سنة 2014 إلى 3,25% وهي أدنى نسبة سجلها البنك الإسلامي الأردني ثم ارتفعت في سنة 2015 و2016 بنسبة قدرت ب3.53% , 3.6% ثم انخفضت من جديد في سنتي 2017و 2018 فقدرت النسبة ب 3.48% و3.53% وارتفعت في سنة 2019 حيث قدرت النسبة ب 3.71 % وهي أكبر نسبة سجلها البنك خلال فترة الدراسة .

- تبين أن منفعة الأصول متذبذبة بالنسبة للبنك التجاري الأردني والإسلامي وهذا يعود إلى انخفاض قدرة كل منهما على التنويع في المحفظة الاستثمارية .

5)معدل الرفع المالي :

جدول رقم (2-7): معدل الرفع المالي للبنك الإسلامي للتمويل والاستثمار الأردني والبنك التجاري الأردني .

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
البنك التجاري الأردني	9.25	9.67	10.78	8.67	9.24	10.09	9.96
البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	12.84	12.59	12.20	11.96	11.23	10.57	10.55

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير السنوية للبنكين خلال الفترة الممتدة من 2013-2019.

الشكل (2-5) : تطور معدل الرفع المالي لكلا البنكين التجاري الأردني والإسلامي للتمويل والاستثمار .

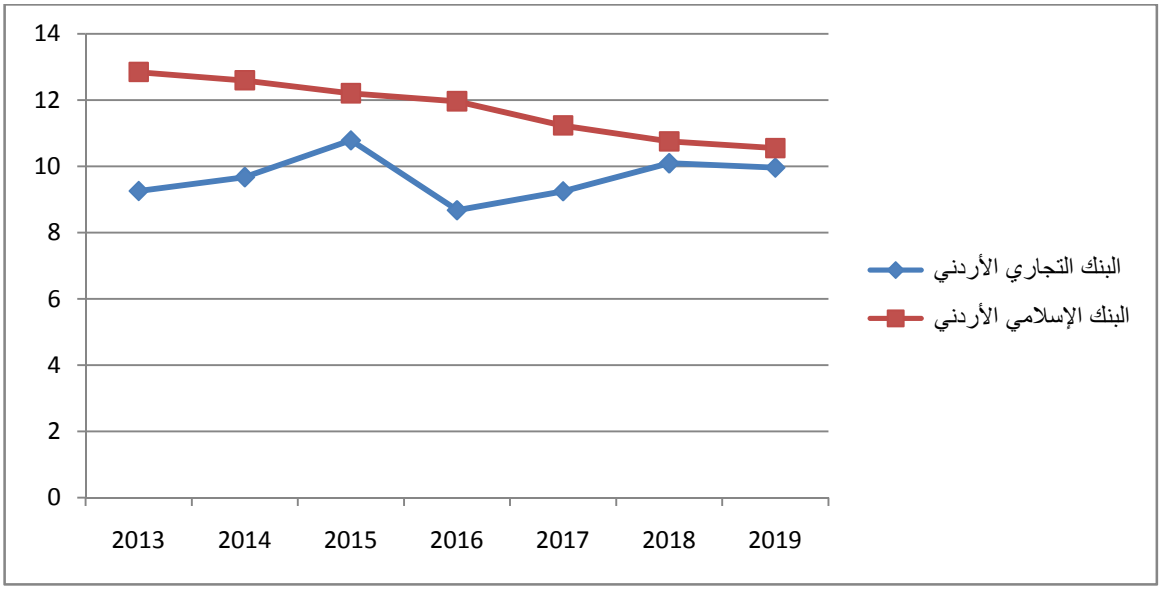

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على الجدول رقم (2-7) وبرنامج ال Exel .

أظهر الجدول رقم (2-7) الموضح في الشكل رقم (2-5) أن مضاعف حقوق الملكية أو مؤشر الرفع المالي في سنة 2013 قدر ب 12,83 وهو أكبر معدل سجله البنك الإسلامي الأردني , في حين أن البنك التجاري الأردني سجل 9,25 في سنة 2013 ثم بدأ المعدل بالارتفاع إلى غاية 2015 حيث سجل البنك أعلى قيمة له قدرت ب 10,78 ثم بقي في تذبذب خلال السنوات الأخيرة من الدراسة، في حين أن البنك الإسلامي بقي يسجل انخفاضا متتاليا في معدل الرفع المالي خلال سنوات الدراسة حيث سجل البنك في سنة 2019 أقل قيمة له حيث قدرة 10,55 .

- يعود تذبذب في مؤشر الرفع المالي بالنسبة للبنكين إلى تغير نسبة مساهمة الأموال الخاصة في تمويل الأصول . فالأموال الخاصة أموال الغير وبالتالي مخاطرة عند الاستثمار بها .

المطلب الثاني : تقييم أداء البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي وفق مؤشرات المخاطرة

1- مخاطر السيولة :

جدول رقم (2-8) : تغيرات مخاطر السيولة للبنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني .

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
البنك التجاري الأردني	60.84%	55.10%	48.53%	62.82%	65.71%	71.95%	72.39%
البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	0.66%	0.55%	0.55%	0.65%	7.63%	10.17%	1.35%

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير السنوية للبنكين للفترة الممتدة من 2013-2019 .

الشكل (2-6) : تغيرات مخاطر السيولة في كلا البنكين التجاري الأردني والإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار.

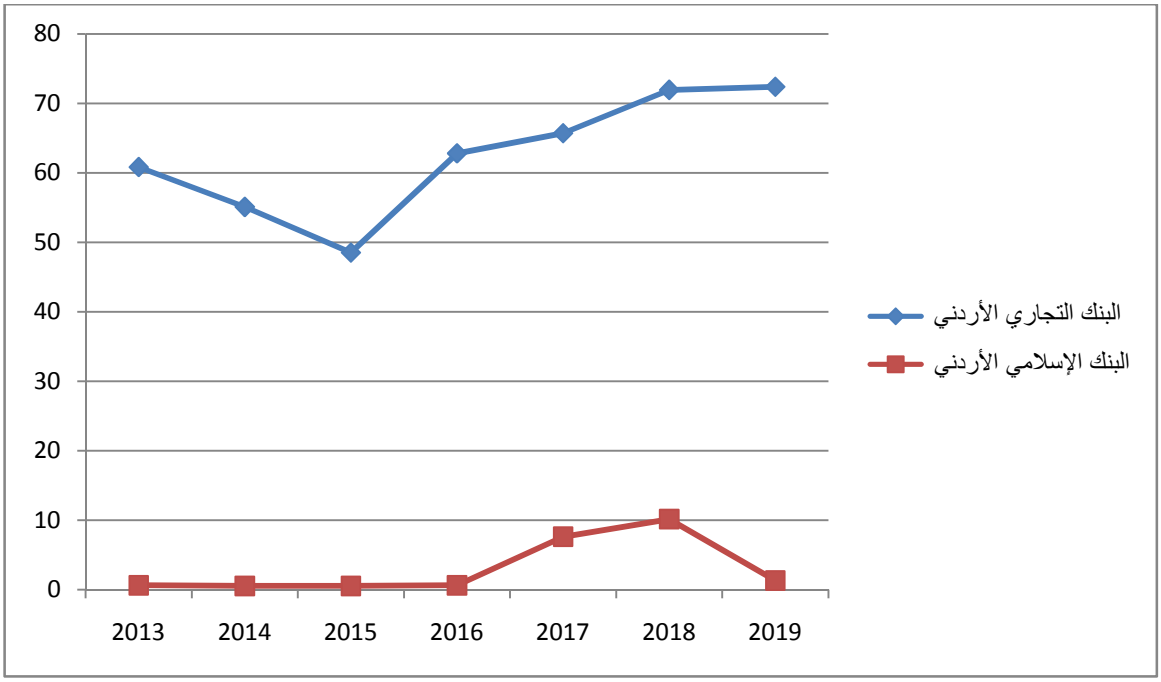

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (2-8) وبرنامج ال Exel

اعتمادا على الجدول رقم (2-8) الموضح في الشكل (2-6) يمكن القول أن مخاطر السيولة في انخفاض خلال السنوات 2013,2014,2015 في البنك التجاري الأردني حيث قدرت مخاطر السيولة في هذه الفترة ب 60,84% في سنة 2013 و 55,10 % في سنة 2014 و 48,53% في سنة 2015 لتبدأ في الارتفاع من سنة 2016 إلى غاية سنة 2019 حيث سجل البنك التجاري أعلى قيمة له سنة 2019 والتي قدرت ب 72,39 % . أما البنك الإسلامي فقد سجل انخفاضا أيضا في مخاطر السيولة خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة حيث سجل أدنى قيمة له في مخاطر السيولة في سنة 2014 والتي قدرت ب 0,55% ثم بدأت بالارتفاع تدريجيا إلى غاية سنة 2018 والتي سجل فيها أعلى قيمة له في مخاطر السيولة والتي قدرت ب10,17% ثم انخفض بشكل كبير سنة 2019 لتصل إلى قيمة 1,35 %.

- إن البنك التجاري الأردني يحاول أن يقسم أمواله بين الاحتفاظ لمواجهة المخاطر والاستثمار .

- أما البنك الإسلامي الأردني فيبحث عن آلية لتوظيف أكبر لهذه السيولة، خاصة في السنوات الأخيرة .

2- مخاطر رأس المال :

الجدول (2-9) : مخاطر رأس المال للبنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار .

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
البنك التجاري الأردني	12 .4%	13%	14.2%	15.3%	13.7%	11.5%	11.1%
البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	18.5%	20.95%	21.11%	22.02%	23%	22.78%	24.33%

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على التقارير السنوية للبنكين للفترة الممتدة من 2013-2019

الشكل رقم (2-7) : مخاطر رأس المال للبنك الإسلامي الأردني والبنك التجاري الأردني للتمويل والاستثمار .

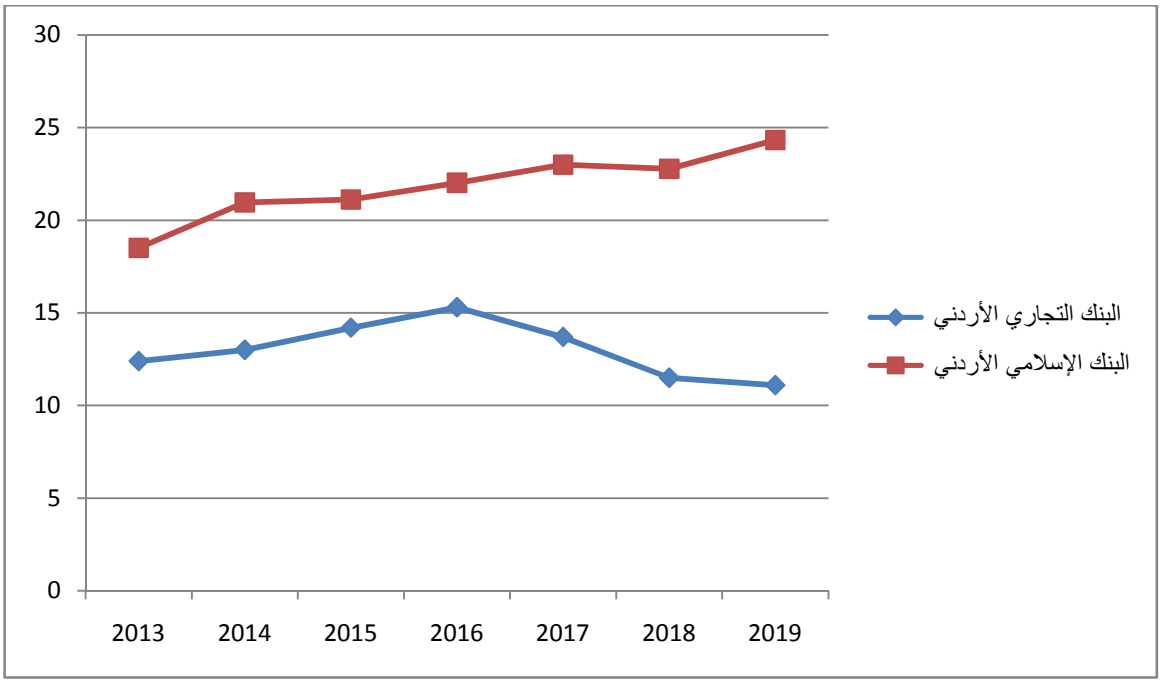

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (2-9) وبرنامج الExel .

من خلال الجدول (2-9) الذي مثل في الشكل (2-7) نلاحظ أن البنك التجاري الأردني سجل سنة 2013 نسبة قدرت ب 12,4 % ثم ارتفعت إلى 13 % سنة 2014 وبقيت في الارتفاع إلى غاية سنة 2016 حيث سجل البنك نسبة قدرت ب 15,3% وهي أعلى نسبة سجلها البنك التجاري خلال فترة الدراسة ثم انخفضت وبقيت في الانخفاض خلال السنوات الأخيرة من الدراسة : 2017 ,2018, 2019 حيث سجل البنك أدنى قيمة له في نسبة مخاطر رأس المال في سنة 2019 وقدرت ب 11,1% . أما بالنسبة للبنك الإسلامي فقد سجل في سنة 2013 نسبة قدرت ب 18,5 % وهي أدنى نسبة مخاطر رأس المال التي سجلها البنك خلال فترة الدراسة لتبدأ بالارتفاع من سنة 2014 إلى غاية سنة 2019 حيث سجل البنك أعلى نسبة له في سنة 2019 والتي قدرت ب 24,33% .

- كل من البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار يحاولان الاحتفاظ بنسبة عند معدل ثابت وعدم انخفاضها عن معدل الملاءة .

3- مخاطر التشغيل :

الجدول (2-9) : مخاطر التشغيل للبنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار.

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
البنك التجاري الأردني	14070.8	14827.6	16927.7	18176.6	18501	15872.8	15876
البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	15746.3	15073.7	15108.1	15642.9	16014	16972	16982.7

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على التقارير السنوية للبنكين خلال الفترة الممتدة من 2013-2019.

الشكل رقم (2-8): تغيرات مخاطر التشغيل للبنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار.

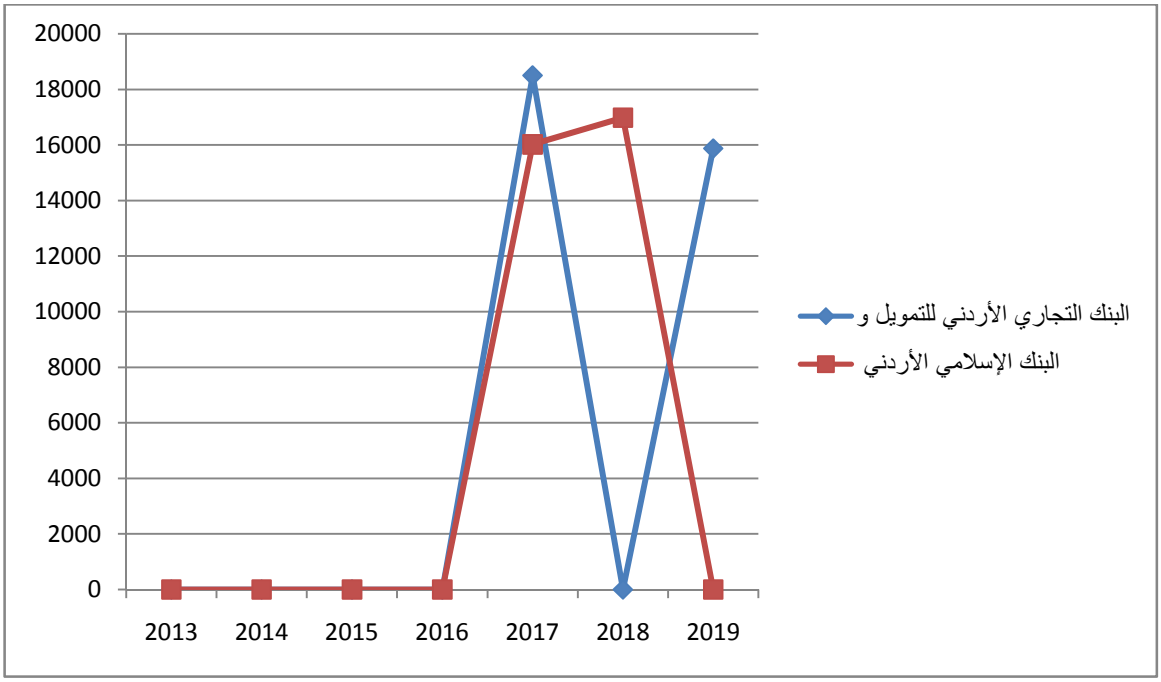

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول (2-9) وبناءا على برنامج Exel .

من خلال الجدول رقم (2-9) الذي مثل في الشكل (2-8) نلاحظ أن البنك التجاري الأردني سجل ارتفاعا ملحوظا في مخاطر التشغيل خلال سنوات الدراسة حيث سجل سنة 2013 نسبة قدرت ب 14070.8 وهي أقل قيمة سجلها البنك خلال الفترة المدروسة وبقيت القيمة في تزايد إلى غاية سنة 2017 حيث سجل البنك أعلى قيمة له

في هذه السنة وقدرت ب 18501 ويعود ارتفاع مصاريف التشغيل إلى ارتفاع إجمالي مصاريف الموظفين المتمثلة في تطوير وتنمية الموارد البشرية ، أما بالنسبة للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار فقد سجل في سنة 2013 قيمة قدرت 15746,8 ثم انخفضت مصاريف التشغيل في سنة 2014 إلى قيمة 15073 تم ارتفعت من جديد إلى غاية سنة 2019 حيث سجل البنك أعلى قيمة له والتي قدرت ب 16982,8 .

- سبب ارتفاع مصاريف التشغيل في كلا البنكين هو ارتفاع مصاريف الموظفين والمتمثلة في تدريب الموظفين وتنمية قدراتهم ، للحصول على خدمات راقية والخبرة المهنية العالية .

4- مخاطر الائتمان :

جدول رقم (2-10): مخاطر الائتمان للبنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار .

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
البنك التجاري الأردني	%2,00	1.00%	2.05%	0.97%	1.20%	0.66%	0.13%
البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	49.08%	47.51%	47.15%	56.48%	50.01%	21.78%	22.97%

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على التقارير السنوية للبنكين للفترة الممتدة من 2013-2019.

الشكل (2-9) : تغيرات مخاطر الائتمان للبنكين التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني .

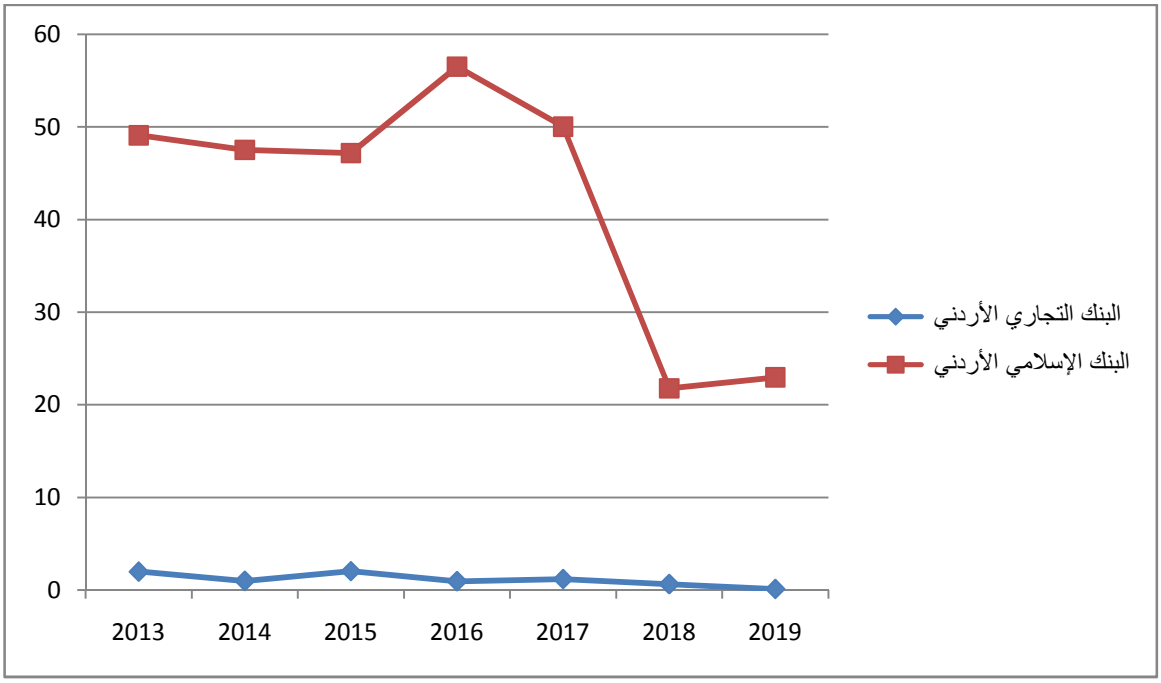

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (2-10) وبرنامج ال Exel.

نلاحظ من خلال الجدول (2-10) والشكل رقم (2-9) أن نسبة مخاطر الائتمان عرفت تذبذبا خلال سنوات الدراسة حيث في سنة 2013 قدرت 2% في البنك التجاري الأردني ثم انخفضت في سنة 2014 الى نسبة 1% ثم ارتفعت من جديد إلى نسبة 2.05% في سنة 2015 وهي أعلى قيمة سجلها البنك التجاري خلال فترة الدراسة ثم بقيت بالارتفاع والانخفاض إلى غاية 2019 حيث سجل البنك أدنى قيمة له في نسبة مخاطر الائتمان والتي قدرت ب 0,13%. أما البنك الإسلامي الأردني فقد شهد تذبذبا في نسبة مخاطر الائتمان خلال سنوات الدراسة حيث سجل في سنة 2013 نسبة قدرها 49.08% ثم انخفضت إلى نسبة 47,51% و47,15% خلال سنتي 2015 و2015 على التوالي، لترتفع النسبة في سنة 2015 إلى 56,48% وهي أعلى قيمة سجلها البنك الإسلامي الأردني ، ثم انخفضت النسبة من جديد إلى غاية سنة 2018 والتي قدرت ب 21,78% وهي أدنى قيمة سجلها البنك الإسلامي الأردني خلال سنوات الدراسة .

- يعود الانخفاض المستمر لمخاطر الائتمان في البنك التجاري الأردني للإدارة الجيدة لمنح الائتمان .
- يعود التذبذب في البنك الإسلامي الأردني للتمويل للاستثمار في تسير منح القروض .

5- مخاطر السوق :

الجدول رقم(2- 11) : مخاطر السوق للبنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار.

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
البنك التجاري الأردني	56.85%	55.81%	49.24%	46.08%	51.88%	59.18%	58.49%
البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	9082285	9869890	10944431	7068600	7066306	7148966	7436708

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على التقارير السنوية للبنكين خلال الفترة الممتدة من 2013-2019.

الشكل رقم (2-10) : تغيرات مخاطر السوق في البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار .

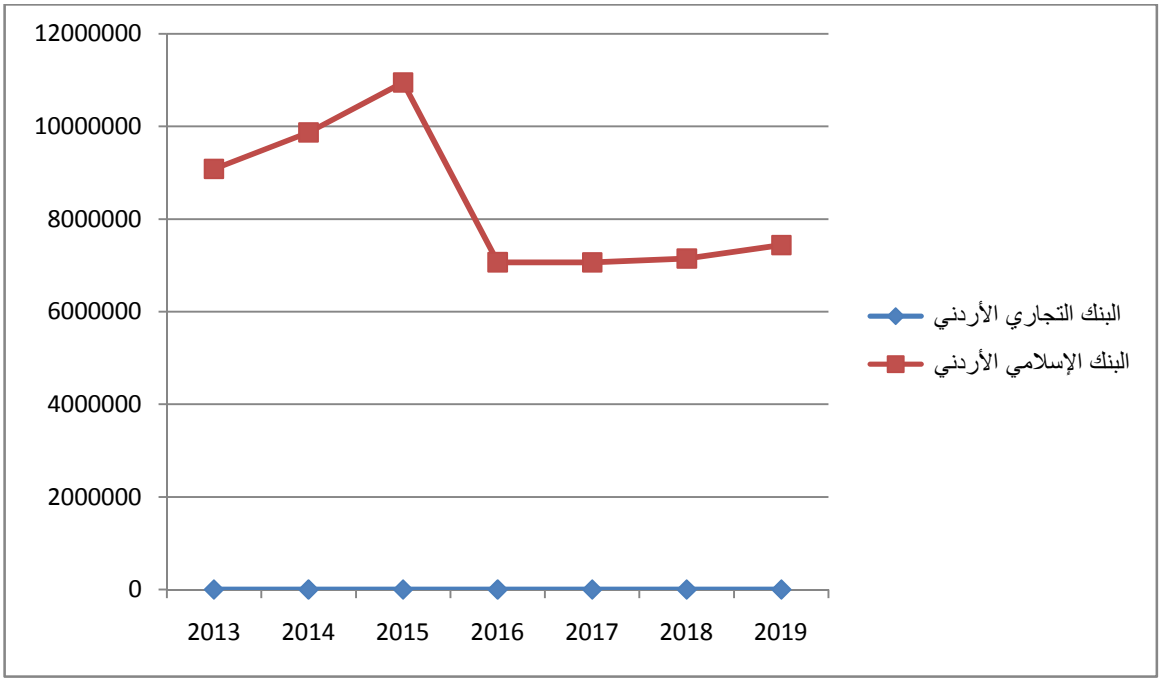

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول (2-9) وبرنامج ال Exel .

من خلال الجدول رقم (2-11) والممثل في الشكل (2-10) نلاحظ أن البنك التجاري سجل في سنة 2013 نسبة قدرت ب 56.85% ثم بدأت بالانخفاض إلى غاية سنة 2016 حيث قدرت النسبة في هذه السنة ب 46.08% وهي أدنى قيمة سجلها البنك التجاري الأردني خلال فترة الدراسة ثم ارتفعت من جديد في سنة 2017 بنسبة قدرت

ب 51.88% وفي سنة 2018 سجل البنك أعلى قيمة له حيث قدرت النسبة ب 59.18% . أما بالنسبة للبنك الإسلامي فقد سجل تذبذبا في مخاطر معدل العائد حيث سجل في سنة 2013 قيمة قدرت ب9082285 ثم ارتفعت القيمة إلى غاية سنة 2015 حيث قدرت ب 10944431 وهي أعلى قيمة سجلها البنك خلال الفترة المدروسة ثم انخفضت سنة 2016 وارتفعت من جديد سنة 2018 و2019 .

- يعود التذبذب في مخاطر السوق بالنسبة للبنك التجاري الأردني إلى التذبذب في أسعار الفائدة و والتغير في أسعار الصرف الأجنبي وأسعار الأدوات المالية .

- يعود الانخفاض في مخاطر معدل العائد بالنسبة للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار إلى التذبذب في أسعار الفائدة في السوق المحلي .

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل أن نسقط جزء من الفصل النظري على البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار وذلك بحساب مؤشرات العائد ومؤشرات المخاطرة لكل منهما ومعرفة المؤشرات المشتركة والمؤشرات المختلفة بين البنكين .

حيث قمنا بتحديد الوسائل والأدوات المستعملة والمعطيات المستخدمة من أجل الدراسة ، وذلك من أجل الحصول على النتائج والتي قمنا بتمثيلها في شكل منحنيات بيانية ليتم بعد ذلك تحليل النتائج المتحصل وتفسيرها وربطها بالفرضيات المقترحة.

خاتمة

لقد تم خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية المتمثلة في كيفية تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية وكمثال عن ذلك قمنا بتسليط دراستنا على مستوى البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار ، كدراسة حالة وقد تمت الدراسة من خلال فصلين، حيث عالج الفصل الأول الجانب النظري للدراسة ، وذلك من خلال التطرق إلى المفاهيم العامة حول البنوك التجارية والإسلامية تعريفها وخصائصها وصيغ تمويلها ، مصادر واستخدامات أموالها وكذلك الإطار المفاهيمي لعملية تقييم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه ومجالاته ، أما فيما يخص الفصل الثاني فقد قمنا بتقييم وتحليل الوضعية المالية للبنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني وذلك من خلال حساب مؤشرات الأداء المالي وتحليلها وتقييمها خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2019 .

نتائج اختبار الفرضيات .

بناءا على الفرضيات المقدمة تم اختيار مدى صحتها فيما يلي :

الفرضية الأولى :

البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار يحقق عائد أكبر من البنك التجاري الأردني

تم إثبات صحة هذه الفرضية لأن البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل يحقق عائدات (أرباح) أكبر من البنك التجاري الأردني بسبب اعتماده على آليات متعددة في التمويل إلا أن منها ما يتميز بمخاطر مرتفعة ومنها ما يتميز بالربح المضمون كالاعتماد الكبير على المرابحة ، وأيضا أصبح العملاء يفضلون التعامل مع البنوك الإسلامية على البنوك التجارية لأنها تطبق تعاليم الشريعة الإسلامية .

الفرضية الثانية :

تم إثبات صحة الفرضية جزئيا لأن معظم المخاطر البنكية التي تواجه البنك التجاري الأردني يواجهها كذلك البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار ، إلا أنها تختلف في حدتها بالنسبة للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار وذلك لالتزامه بأحكام الشريعة الإسلامية في أعمالها إضافة إلى المخاطر التي تنفرد بها لخصوصية أصولها وخصومها بحيث تتوقف طبيعة العلاقة بين البنك الإسلامي للتمويل والاستثمار وعميله على طبيعة التعاقد بينهما ، ولهذا فإن طبيعة المخاطر التي تواجه البنك التجاري الأردني تختلف عن تلك التي تواجه البنك الإسلامي للتمويل والاستثمار فمثلا في البنك الإسلامي يتم الاعتماد بدرجة كبيرة على التمويل بالمداينة، مما يجعل معظم المخاطر التي

يمكن أن يتعرض لها البنك الإسلامي هي مخاطر ائتمانية ترتكز بالدرجة الأولى على تقييم المركز المالي للعميل ، إلا أنها تنفرد في مخاطرها عن مخاطر البنك التجاري لأن تمويله مرتبط بأصول حقيقة تتحمل مخاطر ملكيتها والتعامل معها .

نتائج الدراسة .

– حقوق الملكية في البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عرفت نموا متزايدا ، وهذا ما يفسر قدرة البنك على تمويل جانب كبير من استثماراته .

– معدل العائد على الأصول في البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار شبه مستقر خلال الفترة المدروسة على عكس البنك التجاري الأردني .

– ارتفاع في مؤشر هامش الربح و انخفاض في مصاريف التكاليف والضرائب بالنسبة للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار .

– انخفاض قدرة كل من البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار في تنويع المحافظ الاستثمارية .

– نلاحظ تغير في نسبة مساهمة الأموال الخاصة في تمويل الأصول في البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار .

– محاولة كل من البنك التجاري الأردني والإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار الاحتفاظ بنسبة عند معدل ثابت وعدم انخفاضها على الملاءة .

– قدرة البنك التجاري الأردني على تقسيم أمواله بين مواجهة المخاطر والاستثمار .

– التغير المستمر في أسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي وأسعار الأدوات المالية في كلا البنكين .

– عرفت مؤشرات الأداء المالي تغيرات متباينة ولكنها طفيفة ، وكذلك اعتماد كل من البنك الإسلامي الأردني والبنك التجاري الأردني على مصادره الداخلية بشكل كبير في تمويل استثماراته ودون اللجوء إلى القروض.

الاقتراحات :

في ضوء الدراسة العملية والنتائج السابقة نوصي بالآتي :

– تنويع المحافظ الاستثمارية في كل من البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني للتمويل .

– السعي لنشر ثقافة الوعي البنكي الإسلامي .

– تشجيع المدخرين على إيداع أموالهم في البنوك الإسلامية وذلك من خلال ابتكار أساليب تمويلية واستثمارات جديدة تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية .

– فتح مجالات الاستثمار بالنسبة للبنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار .

– قيام البنك المركزي برسم سياسات تمويلية إسلامية متوازنة من خلال سلطته الإشرافية ، وذلك من أجل تحسين المركز الائتماني .

آفاق الدراسة:

ولا يتوقف عند هذا الحد بإعتبار أن هناك جوانب أخرى لم تتناولها الدراسة، ويمكن أن تشكل مواضيع لأبحاث لاحقة، ولهذا نقترح على الباحثين الراغبين في معالجة نفس الموضوع التطرق إلى الجوانب التالية:

- تقنيات التمويل والاستثمار وأثرها على المخاطر المالية في البنوك التجارية والإسلامية.
- مساهمة الأداء المالي في تحديد المستوى المالي للبنوك التجارية والإسلامية.

قائمة المراجع

أولا : الكتب

1) القرآن الكريم

2) أحمد الحوراني ، **محاضرات في النظم النقدية والمصرفية** ، دار محمد لاوي للنشر والتوزيع –عمان –الأردن ، طبعة 1983.

3) أ.لحلو بوخاري ، العايب وليد ، **اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية** ، بيروت- الأردن ، الطبعة الأولى ، 2013.

4) إسماعيل إبراهيم عبد الباقي ، **إدارة البنوك التجارية** ،عمان ، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،1434-2016.

5) إبراهيم الكراسنة ، **البنوك الإسلامية : الإطار المفاهيمي والتحديات** ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ،2013.

6) حسين بلعجوز ، **مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية** ، الأردن ، 2019.

7) طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية ، " تحليل العائد والمخاطرة "، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003.

8) عاشور عبد الجواد عبد الحميد ،**النظام القانوني للبنوك الإسلامية**، دراسة مقارنة في وثائق تأسيس البنوك الإسلامية ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، القاهرة ، 1996.

9) عبد الرزاق رحيم الشمري ، **المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق** ، دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، 2015.

10) محمد أحمد الأفندي ، **الاقتصادي النقدي والمصرفي** ، مركز الكتاب الأكاديمي ، 2020.

11) محمد جلال سليمان ، **الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية** ، المعهد العالي للفكر الإسلامي ، هيرندن- فرجينيا- الولايات المتحدة الأمريكية ، الطبعة الأولى، 1996.

12) محمد مصطفي نعمات ، **إدارة البنوك** ، جامعة القدس المفتوحة ، دار الابتكار للنشر والتوزيع،2016.

13)

ثانيا :المجلات والدوريات العلمية

14) خالدي خديجة ، البنوك الإسلامية:**نشأة ،تطور، أفاق** ،بحث منشور ضمن: دفاتر MECAS، جامعة أبوبكر بلقايد –تلمسان ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، العدد الأول ،2005

ثالثا :أطروحات والمذكرات الأكاديمية

أ- مذكرة الدكتوراه :

15)مريم شطيبي محمود،**دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاع السياحي كبديل للبنوك التقليدية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الاقتصاد والإدارة، جامعة قسنطينة، كلية الشريعة والاقتصاد، 2020 .

16)نادية سعودي ، **مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس أداء البنوك التجارية الجزائرية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة المسيلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2018 .

ب- مذكرات الماجستير :

17)إبراهيم عبد الحليم محمود عبادة ، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، ماجستير اقتصاد ومعارف إسلامية ، جامعة اليرموك ، 2008.

18)العاني إيمان ،**البنوك التجارية وتحديات التجارية الإلكترونية** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، 2007.

19)بن خروف جليلة ، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،جامعة بومرداس ، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير 2009.

20)خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2009.

21)زاهر صبحي بشناق ، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية** ، رسالة استكمال الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية ، غزة، كلية التجارة ، قسم المحاسبة والتمويل ،2011.

22)مصطفى محمد جاسم، محمد السنيدي ، **أثر الاندماج المالي** ، دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة الأردنية ، ماجستير في إدارة الأعمال ، جامعة مؤتة ، كلية الدراسات العليا،2015.

ج- مذكرات الماستر :

23)تواتي شهناز، **أثر السياسة النقدية على أداء البنوك التجارية** ،مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ،جامعة مستغانم،كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2018 .

24)حجام إلهام ،**دور الأداء المالي في البنوك التجارية** ، مكملة ضمن متطلبات شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2016.

25)دحاوي عربية سعاد ، **دور القروض في تفعيل الاستثمارات**، جامعة تلمسان، ملحقة مغنية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014.

26)رتيبة بركيبة ، **تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية** ، دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي،جامعة قاصدي مرباح–ورقلة–كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2014.

27)سفيان بريم ، **تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر ،جامعة ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2016.

28)سناء مسعودي ، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر ، جامعة الوادي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2012.

29)فلالي يوسف ، دور صيغ التمويل في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة أدرار ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018.

30)لمصادفة مختار، طمبو عبد القادر، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**،دراسة حالة مصرف السلام–الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي ،كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2019.

31)نجاة محبوب ، **مخاطر التمويل البنكي وكيفية الاحتياط لها في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، أم البواقي ، 2012.

رابعا : المؤتمرات والملتقيات

32)تواتي مريم ، رئيسة الملتقى مداخلة للمشاركة في المؤتمر الوطني الأول حول **مراقبة التسسير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع** ،مخبر البحث حول الإبداع وتغير المنظمات والمؤسسات .جامعة البليدة، 2011.

خامسا : مواقع الانترنت الرسمية

33) الموقع الرسمي للبنك التجاري الأردني

http// :www.jordincommercialbank.com

34)الموقع الرسمي للبنك الإسلامي للتمويل والاستثمار ، http// :www.jordinislamicbank.com